

جامعة الأزهر
كلية البنات الإسلامية
بأسيوط



المجلة العلمية

الجمع بين اللغتين في عقد واحد دراسة نحوية وصرفية

إعداد

الأستاذ الدكتور/ حمادة محمد حسين أحمد بودي

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط، وأستاذ النحو

والصرف وفقه اللغة المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل علينا أفضل كتاب، وأكرمنا بإرسال أفصح من نطق بالضاد، سيدنا ونبينا محمد، اللهم صل عليه وعلى آله وأصحابه، ومن نهج نهجهم، واقتدى بهم إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن علم النحو من أسمى العلوم وأجلها، به يستقيم لسان المرء، ومنه يقدر على تلاوة كتاب الله تعالى تلاوة صحيحة، وهو - منذ عُرف - إمام كل علم، وأساس كل بناء، وتوشك معرفته أن تكون فرض عين على كل من انتسب إلى العربية أو كتب فيها حرفاً^(١)، وقد كانت سمة العرب - في العصور الأولى - القدرة على تنويع الكلام وزخرفته، وقد عرفوا بأنهم أهل البلاغة والفصاحة، وبلغوا في ذلك القدر المعلى، واستوى في ذلك رجالهم ونسأؤهم، حتى إن رب العزة قد تحادهم بكلام من جنس حروفهم، فألفاظه ومفرداته موجودة في كلامهم، ومع ذلك عجزوا عن الإتيان بأقصر آية منه، وقد ورد في القرآن الكريم وعن العرب الجمع بين وجهين نحويين جائزين في الأسلوب الواحد، وأول من أشار إلى ذلك ابن جني رحمه الله، يقول: "باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد، وذلك جائز عنهم، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم، قال الفرزدق:

(١) ينظر صيحة في سبيل العربية للدكتور/ محمود الطناحي: ١٩١.

كلاهما حين جدّ الجري بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي^(١)
"فقوله: كلاهما قد أقلعا ضعيف؛ لأنه حمل على المعنى؛ وقوله: "وكلا
أنفيهما رابي" قوي؛ لأنه حمل على اللفظ"^(٢)، وقال أيضاً: "... وقال:
لَمْ تَتَلَفَّحْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ^(٣)
فصرف ولم يصرف، وأجود اللغتين ترك الصرف"^(٤).

فلت نظري حديث الشيخ عن هذه الظاهرة، فوجدتها تصلح لإعداد
بحث، يجمع أحكامها، ويلم شتاتها؛ إذ لم أقف . فيما أعلم . على باحثٍ قد خصَّ
هذا الموضوع بالدراسة والتحليل؛ فשמرت عن ساعد الجد، وسألت الله التوفيق

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للشاعر في كتاب الشعر للفارسي: ١٢٨، وأسرار العربية
للأنباري: ٢١٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢ / ٥٥٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة
في شرح المعلقات السبع للزوزني: ١٩٠ .

المفردات: كلاهما: يقصد عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، أو جريزا وابنته، أقلعا: كفا
عنه وتركاه، رابي: منتفخ، والمعنى: إن عضيدة وزوجها حينما جدّ الخطب تركاه، ويا
لسوء منظرهما وأنفهما منتفخ قبيح.

(٢) الخصائص لابن جني: ٣ / ٣١٤ .

(٣) البيت من بحر المنسرح، وهو لجرير في شرح ديوانه: ٨٢، برواية: "تُغْدُ بدل "تُسَقِّ"،
ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه: ١٧٨، وبلا نسبة في اللباب في علل
البناء والإعراب للعكبري: ١ / ٥٠٨، وأمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٩٥، وشرح الأشموني
على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٥٥ .

المفردات: تتلفح: التلطف: الاشتمال بالثوب كلبسة نساء الإعراب، العلب: أقذاح من جلود،
الواحدة عليه يحلب فيها اللبن ويشرب، أي: ليست دعد هذه ممن تشتمل بثوبها وتشرب
اللبن بالعلبة كنساء الأعراب الشقيات، ولكنها ممن نشأ في نعمة، وكسي أحسن كسوة.

(٤) الخصائص: ٣ / ٣١٦ .

والسادد، فكان هذا البحث الذي جاء بعنوان " الجمع بين اللغتين في عقد واحد دراسة نحوية و صرفية".

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتتعقبهما خاتمة، وقائمة المصادر.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

التمهيد. تعريف اللغة، والمراد بالجمع بين اللغتين، وأقسامه، وفائدته.

المبحث الأول: الجمع بين اللغتين في النحو.

المبحث الثاني: الجمع بين اللغتين في الصرف.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

قائمة المصادر: وفيه أهم مصادر البحث ومراجعته.

وقد اتبعت في دراسة مسائل هذا البحث المنهج الآتي:

١- جمعت . ما وقفت عليه . من بطون كتب النحو واللغة والتفسير ما حكم

عليه النحويون بأن فيه جمعًا بين اللغتين، أو وصفوه بذلك.

٢- وضعت عناوين لمسائل البحث، ضمت فيما بينها سبع عشرة مسألة، منها

إحدى عشرة في النحو، وست في الصرف، وقد سردتها على ترتيب ابن

مالك في الألفية؛ لأنه المنهج الشائع في الدراسات النحوية.

٣- وثقت المذاهب والآراء من مصادرها المعتمدة، وعزوت ما لم يعز منها.

٤- ذكرت في نهاية أكثر مسألة موقفي من الآراء والمذاهب التي أوردتها،

وترجيح ما يظهر رجحانه ما أمكن.

أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه
تعالى، وأن يرزقنا السداد والرشاد، إنه سميع عليم.
وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير.

التمهيد

ليس المراد باللغة في هذا البحث معناها العام الذي قيل فيه إنها: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (١)، أو أنها: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة" (٢).

وإنما يراد بها: الوجه النحوي، والجمع بين اللغتين في عقد واحد معناه: ذكر وجه نحوي مع وجه آخر سابق عليه في سياق واحد ؛ دلالة على جوازهما. والعقد في اللغة: القلادة، وهي الخيط يُنظَّم فيه الخرز، وقد اعتقد الدرّ والخرز وغيره إذا اتخذ منه عقداً (٣)، والعقد من الرمل: ما تراكم واجتمع، وجمعه أَعْقَاد (٤)، وقولهم: وهو مني مَعْقِد الإزار ومقعد القابلة يراد القرب (٥).

وعلى ذلك فكما أن الخرز والحبات قد تنتظم في خيط واحد يجمعها ويضمها لتكون عقداً، وكذا ذرات الرمال إذا انضمت وتعانقت، فكذلك الأسلوب الواحد تجتمع فيه لغتان فتكونان في عقد واحد.

وقد تكون اللغتان اللتان جمع بينهما متساويتين في الاستعمال، وليست أحدهما أقوى من الأخرى، مثل قول الشاعر:

(١) الخصائص: ١/ ٣٣.

(٢) في اللهجات العربية للدكتور / إبراهيم أنيس: ١٥.

(٣) ينظر جمهرة اللغة لابن دريد: ٢/ ٦٦١، ومعجم ديوان الأدب للفارابي: ١/ ١٧٩، وتاج العروس للزبيدي: ٨/ ٣٩٦.

(٤) ينظر كتاب العين للخليل بن أحمد: ١/ ١٤١، وتهذيب اللغة للأزهري: ١/ ١٣٥.

(٥) ينظر القاموس المحيط للفيروز آبادي: ٣٠٠، وأساس البلاغة للزمخشري: ١/ ٦٦٨.

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخَيْلُهُ ... وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(١)
ضم الهاء في "أخيله"، وسكّنها في: "له"^(٢)، ومثله قول الشاعر:
وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ ... إِلَّا لِأَنَّ عَيْوَنَهُ سَيَلُّ وَادِيهَا^(٣)
فقال: "تحوه" بالواو، وقال "عيونه" ساكن الهاء"^(٤).

وقد وضع ابن جني حكم هذا النوع، فقال: "فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك

(١) البيت من بحر الطويل، وهو ليعلى الأحولي الأزدي في خزنة الأدب للبغدادي: ٥ / ٢٧٥، ولرجل من أزد السراة في المقاصد الشافية للشاطبي: ٨ / ٢١، وبلا نسبة في البديع في علم العربية لابن الأثير: ٢ / ٦٩٤.

المفردات: أخيله: أرقبه، مطوأي: صاحباي، أرقان: مثنى أرق، من الأرق، وهو السهر، وصاحب البيت صلوك شرير؛ فرفع أمره إلى والي مكة من قبل مروان بن عبد الملك، فسجنه، فقال قصيدة في سجنه يتشوق فيها إلى مكة وإلى حياته التي كان يحياها، ثم تحدث عن برق يجئ من ناحية مكة، يقول: إنه ظل يترقبه هو وصديقان كانا معه، ولهذا كله قصة ذكرها البغدادي في الخزنة: ٥ / ٢٧٠ - ٢٧٥.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد: ١ / ٢٦٧، والأصول في النحو لابن السراج: ٣ / ٤٦١، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٢١.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في الخصائص: ١ / ٢٩٠، ٢ / ٢٠، وسر صناعة الإعراب لابن جني: ٢ / ٣٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ١٣٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢ / ٥٨٧.

والمعنى: أن الشاعر يرتوي مما به من عطش من عيون الماء السائلة في الوادي.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني: ٢ / ٣٥٨، والمقاصد الشافية: ٨ / ١٧، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي: ٥٦.

للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده وكثر استعماله لها، فلحقت . لطول المدة واتصال استعمالها. بلغته الأولى^(١).

وقد يكون أحد الوجهين النحويين اللذين جُمع بينهما . في سياق واحد . قويا والآخر ضعيفا، كما سبق ذكره . في المقدمة . من مراعاة لفظ "كلا"، فهو أولى من مراعاة معناها، وقد جمع الشاعر بينهما.

وقد وضع ابن جني حكم هذا النوع أيضا، فقال: "... وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرته هي الأولى الأصلية. نعم وقد يمكن في هذا . أيضا . أن تكون القليلة منهما إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته، وذلك أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه؛ ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عمارة قراءته ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾^(٢) بنصب النهار^(٣) ، وأن أبا العباس^(٤) قال له: ما أردت؟ فقال: أردت ﴿ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ قال أبو العباس فقلت له: فهلا قلت له! فقال: لو قلت له لكان أوزن، أي: أقوى. فهذا يدل على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه؛ وذلك لاستخفافهم الأضعف؛ إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى، كما أنهم لا يستعملون المجاز

(١) الخصائص: ١/ ٣٧٢.

(٢) من الآية: ٤٠ في سورة يس.

(٣) تنظر القراءة في إعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/٣، والمحتسب لابن جني: ٨١/٢، والبحر المحيط لأبي حيان: ٦٩/٩.

(٤) المراد المبرد، ينظر الكامل في اللغة والأدب: ١/ ٢٠١.

إلا لضرب من المبالغة؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة^(١).

وأضاف رحمه الله: "وهذا يدل على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره أثر في نفوسهم منه؛ سعة في التفسح، وإرخاءً للتنفس، وشحاً على ما جشموه فتواضعوه، أن يتكارهوه فيلغوه ويطرّحوه. فاعرف ذلك مذهباً لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيء منه"^(٢).

وقد بين ابن جني فائدة الجمع بين اللغتين في هذه الحالة، فقال: "ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين: القويّة والضعيفة في كلام واحد هو: أن يُروك أن جميع كلامهم . وإن تفاوت أحواله فيما ذكرنا وغيره . على ذكر منهم وثابت في نفوسهم، نعم، وليؤنسك بذاك، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى وما يضعف في عقد واحد، ولم يتحاموه ولم يتجنبوه، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت . إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه، ولم تضممه إلى القوي، فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه . آسن به، وأقل احتشاماً لاستعماله، فقد عرفت ما جاء عنهم من نحو قولهم: كل مجرٍ بالخلاء يسر^(٣)،... ونظير هذا الإنسان يكون له ابنان أو أكثر من ذلك، فلا يمنعه نجابة النجيب منهما الاعتراف بأدونهما، وجمعه بينهما في المقام الواحد إذا احتاج إلى ذلك"^(٤).

(١) الخصائص: ١/ ٣٧٢، ٣٧٣.

(٢) السابق: ٣/ ٣١٩.

(٣) أصل المثل: الرجل يجرى فرسه بالمكان الخالي الذي لا مسابق له فيه، فهو مسرور بما يرى من فرسه، ولا يدرى ما عند غيره، يضرب للرجل تكون فيه الخلّة يحمدها من نفسه، ولا يشعر بما في الناس من الفضائل ينظر الأمثال لابن سلام: ١٣٦، والعقد الفريد لابن عبد ربه: ٣/ ٣٦.

(٤) ينظر الخصائص: ٣/ ٣١٧، ٣١٨.

فقد بين رحمه الله قيمة ضم اللغة الضعيفة إلى القوية، وضرب مثلاً واقعياً قرب به الصورة ووضحها.

وقال بعد أن أورد أمثلة متنوعة: "ولسنا ندفع أن في الكلام كثيراً من الضعف فاشياً، وسمتاً منه مسلوفاً متطرقاً، وإنما غرضنا هنا أن نرى إجازة العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد، وأن لذلك وجهاً من النظر صحيحاً"^(١).

بل إنه قد جعل الجمع بين اللغتين القوية والضعيفة ظاهر وجه الحكمة في لغة العرب"^(٢).

ومما ينبغي أن يذكر في هذا الموضوع أنه قد يُجمع بين لغتين في غير العقد الواحد، مثل جر خبر "ما" الحجازية بالباء في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٣)، ونصبه في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٤)، قال أبو حيان: "... ولا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما غلب على أهل الحجاز النطق بالباء، قال الزمخشري: اللغة القدمى الحجازية، فالقرآن جاء باللغتين القدمى وغيرها"^(٥).

(١) ينظر السابق: ٣١٧/٣.

(٢) ينظر الخصائص: ٣١٨/٣.

(٣) من الآية: ٤٦ في سورة فصلت.

(٤) من الآية: ٢ في سورة المجادلة.

(٥) ينظر الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٤٦٦/٢، والبحر المحيط:

٢٧١/٦.

وإنما قصرت بحثي على ما كان في عقد واحد لأنه يمكن حصره وضبطه، بخلاف اللغتين المتفرقتين، فما أكثر المسائل النحوية والصرفية التي ورد فيها وجهان جائزان في موضعين متباعدين، كما أن في الجمع بين الوجهين الجائزين المذكورين في موضع واحد مزية ظاهرة؛ لذا نبه عليه ابن جني، وخصّه بالذكر، وبيّن فائدته دون ما سواه.

المبحث الأول

الجمع بين اللغتين في النحو

المسألة الأولى: ضم هاء الغيبة وإسكانها

قال ابن جني: "باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً، ... وقال:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ ... وَمِطَّوَيِ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(١)
فهاتان لغتان: أعني إثبات الواو في "أخيلهو" وتسكين الهاء في قوله:
"له"؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة، وإذا كان كذلك فهما لغتان...،
ومثله ما روينا عن قطرب:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ ... إِلَّا لِأَنَّ عَيْونَهُ سَيْلٌ وَايديها^(٢)

فقال: "تحو هو" بالواو، وقال "عيونه" ساكن الهاء"^(٣).

الدراسة:

جمع الشاعر في البيت الأول الذي مثل به ابن جني بين لغتين: ضم
الهاء في "أخيلهو"، وإسكانها في "له"، وكذلك فعل الشاعر الآخر في البيت
الثاني في "تحوهو" و"عيونه"، وأصل حركة هاء الغائب الضم، كـ "ضربه"، وله،
وعنده، وهي لغة الحجازيين مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا

(١) سبق تخريج البيت في التمهيد.

(٢) سبق تخريج البيت في التمهيد.

(٣) الخصائص: ١/٣٧٠، ٣٧١.

الشَّيْطَانُ أَنْ أَدْكُرَهُ^(١)، وقد جعل سيبويه تسكينها ضرورة^(٢)، وتكسر الهاء بعد الكسرة، نحو: "مَرَّ بِهِ، ولم يعطِهِ" وبعد الياء الساكنة نحو: "فيه، وعليه، ويرميه" إتياعاً^(٣).

وقد حكى الأخفش عن أزد السراة إسكانها، قال " ... ومنهم من يسكن هاء الإضمار للمذكر قال الشاعر:

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ ... وَمِطْوَايِ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
وهذه في لغة أزد السراة . زعموا . كثير "^(٤).

وقد حكاها الكسائي أيضاً^(٥) عن بني عُقَيْل، وبني كلاب، ومنه قولهم: لَهْ مَالٌ، وَبِهِ دَاءٌ، ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا . بسكون الهاء . وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ (٦) بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع^(٧).

(١) من الآية: ٦٣ في سورة الكهف.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٨٩، ١٩٠.

(٣) الهمع للسيوطي: ١/ ٢٣١.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٢٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٢٠، ٩١٨، والمساعد لابن عقيل: ١/ ٩٢.

(٦) من الآية: ٦ في سورة العاديات .

(٧) قَالَ الْكِسَائِيُّ: "سَمِعْتُ أَغْرَابَ عُقَيْلٍ يَقُولُونَ: ﴿ لَرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ بِالْجَزْمِ، وَ: ﴿ لَرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ بِغَيْرِ تَمَامٍ، تَمَامٌ، وَلَهُ مَالٌ، وَعَجِزٌ عُقَيْلٍ وَكَلَابٍ لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ اخْتِلَاسٌ وَلَا سُكُونٌ فِي: لَهُ وَشَبْهِهِ، إِلَّا فِي ضَرْوَةِ " الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ: ٣/ ٢٢٣، ٢٢٢، وقد صرح أبو حيان بقراءة إسكان الهاء، وبقراءة اختلاس الكسرة دون نسبة، ينظر البحر المحيط: ٧/ ٣٩٤، وصرح الألويسي بقراءة الإسكان من غير نسبة أيضاً. ينظر روح المعاني للألويسي: ٨/ ٥٨٦ .

قال الفراء: "... وقوله: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾^(١) جاء التفسير: احبسهما عندك، ولا تقتلها، والإرجاء: تأخير الأمر، وقد جزم الهاء حمزة، والأعمش^(٢)، وهي لغة للعرب، يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها"^(٣).

فتبين مما سبق أن إسكان هاء الغيبة ليس مقصوراً على الضرورة الشعرية؛ فقد ورد في آيات قرآنية؛ فقد اتفق أبو عمرو، وحمزة، وعاصم، والأعمش^(٤) على إسكان الهاء في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٥)، وقوله عز وجل: ﴿تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصِّلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٦)، قال الزجاج عن قراءة ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾: "وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلط بين؛ لا ينبغي أن يقرأ به؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل؛ إنما تسكن في الوقف"^(٧)، وقد رد عليه أبو حيان، فقال: "وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها

(١) من الآية: ١١١ في سورة الأعراف .

(٢) ينظر المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري: ٢١٢، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للذهلي: ٤٦٤ .

(٣) ينظر معاني القرآن: ١/ ٣٨٨ .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٤٣٢، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي: ١/ ٥٠ .

(٥) من الآية: ٧٥ في سورة آل عمران .

(٦) من الآية: ١١٥ في سورة النساء .

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٣٢ .

منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء؛ فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفراء، وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع" (١).

تعقيب:

بعد إيراد اللغتين يتبين أمران:

أولهما: أن إسكان الهاء لغة ثابتة عن بعض العرب؛ فلا يصح إنكارها أو التقليل منها، قال الفراء: " وقوله: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾ كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في ﴿ يُوَدُّهُ ﴾، و﴿ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى ﴾، و﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾، و﴿ خَيْرًا يَرَهُ ﴾، و﴿ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٢)، وفيه لهما مذهبان: أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا. وإن كان توهمًا. خطأ، وأما الآخر: فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها، فيقول: ضربته ضربًا شديدًا، أو يترك الهاء إذ سكنها، وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم وأنتم؛ ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع" (٣).

والخلاصة أن إسكان هاء الغيبة لهجة غير فاشية تحدث بها بعض أعراب البادية؛ لأنه لا يتصور أن تكون هذه اللهجة لهجة الحجازيين أو عامة العرب ثم يأتي جمهور كلام العرب على خلافها، وإنما وُصفت بأنها بدوية لأن التسكين ينشأ عادة من إسراعهم في نطق الكلمات، ومع ذلك فهي في غاية

(١) البحر المحيط: ٣ / ٢٢١.

(٢) من الآيتين: ٧ ، ٨ في سورة الزلزلة.

(٣) معاني القرآن: ١ / ٢٢٣.

الفصاحة. (١)

والآخر: أن إسكان الهاء في "له" و"عيونه" في البيتين ليس عن حذف لحق بالكلمة، لكنه لغة، وهو ما أشار إليه ابن جني، وهما بخلاف بيت الشماخ:

له زَجَلٌ كأنه صوتٌ حادٍ ... إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ (٢)

فليس هذا لغتين؛ لأنه لا توجد لغة تُحذف فيها هذه الواو وتبقى الضمة قبلها، فينبغي أن يكون ذلك ضرورةً وصنعةً، لا مذهباً ولغةً؛ لضعفه في القياس؛ لأنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف، أما الوصل فيوجب مطل الواو وتمكينها "كأنه" مثل: لقيتهو أمس، وأما الوقف فيوجب الإسكان كـ لقيته وكلمته؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورةً للوزن لا لغة (٣).

المسألة الثانية: ضم هاء الغيبة وكسرها

(١) ينظر اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء للدكتور/ صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم: ٢٥٧.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو للشاعر في ديوانه: ١٥٥، والكتاب: ١/ ٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٣٢، وبلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢٦٧.

المفردات: الوسيقة: أنشى حمار الوحش، والزمير: الغناء في القصبة، وهي الزمارة، بفتح الزاي وتشديد الميم، والزجل: الصوت الذي فيه حنين وترنيم، والحادي: هو راعي الإبل يتغنى لها، والمعنى: أن الحمار إذا طلب أنثاه صوت بها، وكأنه صوته كصوت الحادي أو المزمار لما فيه من الحنين، ومن حسن الترجيح.

الشاهد: "كأنه" حيث حذفت الواو وبقيت الضمة قبلها، وذلك ضرورة، وضعيف في القياس، وهو بخلاف إسكان الهاء في "له" و"عيونه".

(٣) ينظر الخصائص: ١/ ٣٧٠، ٣٧١، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ١/ ٣٦٩.

قال ابن عطية: "... وقرأ عبد الله بن زيد ﴿ فِيهِ ﴾^(١) بكسر الهاء، و﴿ فِيهِ ﴾ الثانية بضمها^(٢) وهو الأصل، جَمَعَ بذلك بين اللغتين"^(٣).

الدراسة:

اجتمعت في قراءة عبد الله بن زيد لغتان: ضم هاء الغيبة وكسرها، وهو ما نبه عليه العكبري، وأبو حيان والسمين الحلبي^(٤)، والأصل في هاء الغيبة الضم، قال ابن جنى: "أصل حركة هذه الهاء الضم؛ وإنما تكسر إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة، كقولك: مررت به، ونزلت عليه، وقد يجوز الضم مع الكسرة والياء"^(٥)، وهي لغة أهل الحجاز، ومنه قراءة أبي إياس جؤية: ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ. وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ ﴾^(٦) بضم الهاءات^(٧) الثلاث، وقراءة سلام: ﴿ وَمَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾^(٨) بضم الهاء^(٩).

(١) من الآية: ١٠٨ في سورة التوبة، وهي كاملة ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحْيُونَ أَنْ يَمُوتُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾.

(٢) القراءة لعبد الله بن زيد في الدر المصون للسمين الحلبي: ٦/ ١٢٣، ولعبد الله بن يزيد في المحتسب: ١/ ٣٠١، وشواذ القراءات للكرماني: ٢٢٠، والبحر المحيط: ٥/ ٥٠٥.

(٣) المحرر الوجيز: ٣/ ٨٣.

(٤) ينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري: ١/ ٦٣١، والدر المصون: ٦/ ١٢٣، والبحر المحيط: ٥/ ٥٠٥.

(٥) ينظر المحتسب: ١/ ٣٠١.

(٦) من الآيتين: ٣٤، ٣٥ في سورة عبس.

(٧) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية: ٥/ ٤٤٠.

(٨) من الآية: ١٠ في سورة الشورى.

قال ابن جني: "...والذى سوغ الخلاف بينهما عندي هو تكرير اللفظ بعينه؛ لأنه لو قال: "فيه فيه" أو "فيه فيه" لتكرّر اللفظ عينه البتة، وقد عرفنا ما عليهم في استئقّالهم تكرير اللفظ حتى أنهم لا يتعاطونه إلا فيما يتناهى عنايتهم به، فيجعلون ما ظهر من تجشّمهم إياه دلالة على قوة مراعاتهم له، نحو قولهم: ضربت زيداً ضربت، وضربت زيداً زيداً"^(٢).

وقد يسأل عن علة كسر الهاء الأولى وضم الثانية، ولم لم يكن العكس؟ وقد ذكر ابن جني أن فيه قولين: "أحدهما: أن الكسر في نحو هذا أفشى في اللغة فقدم، والضم أقل استعمالاً فأخّر. والثاني . وهو أغمض . وهو أن ﴿ فيه ﴾ الأولى ليست في موضع رفع، بل هي منصوبة الموضع بقوله تعالى: ﴿ تَقَوْمَ ﴾، من قوله: ﴿ أَحَقُّ أَنْ تَقَوْمَ فِيهِ ﴾، و﴿ فِيهِ ﴾ من قوله: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ ﴾ في موضع الرفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقدم عليه، والمبتدأ ﴿ رِجَالٌ ﴾ و﴿ فِيهِ ﴾ خبر عنه، فهو مرفوع الموضع، فلما كان كذلك سُبِقَت الضمة لتصوّر معنى الظرف"^(٣).

تعقيب:

اختلاف اللغتين في القراءة أدى إلى رفع توهم التوكيد اللفظي، حيث إن سياق الآية لا يدل على أنه مراد فيها، ف ﴿ فِيهِ ﴾ الأولى متعلقة بـ ﴿ تَقَوْمَ ﴾، و ﴿ فِيهِ ﴾ الثانية متعلقة بـ ﴿ رِجَالٌ ﴾ ، كما أن قراءة الضم حالت دون تكرار لفظ واحد^(٤).

(١) تنظر القراءة في المحتسب: ٢ / ٢٤٩، والدر المصون: ٩ / ٥٤٨، وروح المعاني: ١٣ / ٢٨.

(٢) ينظر المحتسب: ١ / ٣٠١.

(٣) السابق: ١ / ٣٠١.

(٤) ينظر المحرر الوجيز: ٣ / ٨٣، والدر المصون: ٦ / ١٢٣، والبحر المحيط: ٥ / ٥٠٥.

المسألة الثالثة: إثبات النون وحذفها من "قدني" ^(١) عند إضافتها لياء

المتكلم

قال الزجاج: "... والدليل على أن الأسماء يجوز فيها حذف النون قولهم: "قدني" في معنى حسبي، ويقولون: قد زيد فيدخلون النون لما ذكرناه إذا أضيفت، ويجوز "قدي" بحذف النون؛ لأن "قدًا" اسم غير متمكن، قال الشاعر فجاء باللغتين:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي (٢) «(٣).

الدراسة:

جمع الشاعر في الشطر السابق بين لغتين: إثبات النون في "قد" وحذفها، وممن أشار إلى ذلك ابن الشجري، والفارسي، وابن الناظم، والمرادي،

(١) اسم بمعنى حسب نحو: قدني درهم أي: حسبي.

(٢) بيت من بحر الرجز، وهو حميد بن ثور في الكامل للمبرد: ١٢٣، والمقاصد النحوية للعيني: ٣٢٧/١، والخزانة: ٣٩٣/٥، وليس في ديوانه، ولأبي بحدلة في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٩ / ٢، وبلا نسبة في إصلاح المنطق لابن السكيت: ٢٤٢.

المفردات: قدني: يكفيني، حسبي، الخبيبان: هما: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب، وقيل مصعب بن الزبير أيضًا، الشحيح: البخيل، والمعنى: يخاطب الشاعر عبد الملك بن مروان، ويعرض بعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب قائلاً: دعني من نصر ابن الزبير وأخيه اللذين بلغا من البخل الغاية، فإمامنا عبد الملك كريم معطاء ليس بشحيح ولا ملحد.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٠٣، ٣٠٤.

والسمين الحلبي، وابن عقيل، والشاطبي، والأشموني^(١)، وكثير من اللغويين^(٢)، وقد ذهب سيبويه إلى أن حذف النون ضرورة، قال: "وقد جاء في الشعر: قَطِي وَقَدِي، فأما الكلام فلا بدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قَدِي، شبهه بـ"حسبي"؛ لأن المعنى واحد، قال الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي ... لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ

وقد ذهب ابن يعيش إلى أن حذف النون شاذ^(٣).

وقد اتضح من كلام الزجاج السابق أنه يجيز إثبات النون وحذفها، ووافقه الخطابي، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل^(٤)، قال ابن مالك:

وَفِي لُدْنِي لُدْنِي قَلٌّ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَدْفُ . أَيْضًا . قَدْ يَفِي

وقد فسر الشاطبي بيت ابن مالك بقوله: "يريد: أنّ الحذف في "قَدْنِي وَقَطْنِي" قد يأتي أيضًا، وهو حذف نون الوقاية وإتيانه بـ "قد" و"يفي" إشعارًا بأنه مسموع في الكلام، بل قد يكثر كثرة ما، إذ معنى يفي يكثر، أي: إنه قد يكثر في السماع فلا يكون معدودًا في الشواذ، ولا في الضرائر، وهذا تنكيت منه على

(١) ينظر الحجة للفارسي: ٤٦/٥، وأمالي ابن الشجري: ٣٩٧ / ٢، وشرح الألفية لابن

الناظم: ٤٦، وتوضيح المقاصد للمراذي: ٣٨٥/١، وشرح الألفية لابن عقيل: ١١٥/١،

والمقاصد الشافية: ٣٣٨/١، والدر المصون: ٤١٣/١، وشرح الأشموني: ١٠٥/١.

(٢) ينظر حجة القراءات لأبي زرعة: ٦٢٥، وتهذيب اللغة: ٨٧/١٤، وشمس العلوم لابن

نشوان الحميري: ٥٣٠٩/٨.

(٣) ينظر شرح المفصل: ٤١٣ / ٤.

(٤) ينظر غريب الحديث للخطابي: ٣٢٠ / ٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ١٣٧،

١٠٧، وأوضح المسالك لابن هشام: ١٢٧/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن

هشام: ١٠٦، ١٠٧، وشرح الألفية لابن عقيل: ١١٥/١.

سيبويه، ومن قال بقوله: إن عدم اللحاق يختص بالشعر^(١).

وما قاله الشاطبي مخالف لما قاله شرح الألفية^(٢)؛ إذ لم أجد من وافقه عليه، قال المرادي: "في قَدني وقطني" مثل "لَدن" في أن إثبات النون فيهما هو الأكثر، ولذلك قتل الحذف بقوله: الحذف أيضاً قد يفى^(٣)، وكلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية يفيد أن الحذف قليل، قال: "ولا تثبت هذه النون في الخفض إلا مع "من" و"عن" و"لَدن" و"قَط" و"قَد" بمعنى: حسب، وربما حذف مع هذه الخمسة"^(٤).

وقد ذهب الجوهري، وابن الناظم إلى أن الأكثر حذف النون، قال الجوهري: "تقول: "قَدِي وقَدْنِي" أيضاً بالنون على غير قياس؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقايةً لها، مثل: ضربني وشتمني، قال الراجز:

قَدني من نصر الخبيبين قَدِي"^(٥)

وقال ابن الناظم: "وأما "قَد وقَط" فبالعكس من "لَدن"؛ لأن "قَدِي وقَطِي"

(١) المقاصد الشافية: ١ / ٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) ينظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية: ١ / ١٢٨، وشرح الألفية لابن عقيل: ١ / ١١٥، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٢٧، وشرح الأشموني: ١ / ١٠٥.

(٣) توضيح المقاصد: ١ / ٣٨٤.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٢٦.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية: ٢ / ٥٢٣.

في كلامهم أكثر من "قدني وقطني" (١).

وقد رد ابن بري على الجوهري فقال: "وهم الجوهري في قوله: إن النون في قوله: "قدني" زيدت على غير قياس، وجعل نون الوقاية مخصوصة بالفعل لا غير، وليس كذلك؛ وإنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كقولك في "من وعن" إذا أضفتها إلى نفسك: مني وعني، فزادت نون الوقاية؛ لتبقى نون "من وعن" على سكونها، وكذلك في "قد وقط" تقول: "قدني وقطني" فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونهما، قال: وكذلك زادوها في "ليت" فقالوا: ليتني؛ لتبقى حركة التاء على حالها، ... والشاهد في البيت أنه يقال: قدني وقدي بمعنى، وأما الأصل: قدي بغير نون، وقدني بالنون شاذ؛ ألحقت النون فيه لضرورة الوزن، قال: فالأمر فيه بعكس ما قال، وأن "قدني" هو الأصل و"قدي" حذفت النون منه للضرورة" (٢)، وقد وصف البغدادي ما ذهب إليه الجوهري بالإغراب (٣).

ورد ابن هشام على ابن الناظم قائلاً: "وغلط ابن الناظم؛ فجعل الحذف في "قد، وقط" أعرف من الإثبات" (٤)، والإثبات هو ما عليه أكثر النحويين (٥)، وعليه قول الشاعر:

(١) شرح الألفية: ٤٤.

(٢) ينظر لسان العرب لابن منظور: ٣ / ٣٤٧.

(٣) ينظر الخزانة: ٥ / ٣٨٥.

(٤) أوضح المسالك: ١ / ١٢٦.

(٥) ينظر الارتشاف: ٢ / ٩٢٤، والدر المصون: ١ / ٤١٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

للدماميني: ٢ / ٦٢.

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)

تعقيب:

بعد إيراد الجمع بين اللغتين أشير إلى أمرين:

الأول: الغالب إثبات النون حفظاً للسكون، ويجوز بقلة حذفها، وهو لا يحسن بالرغم من جوازه^(٢).

والآخر: لم يرتض ابن هشام أن يكون قول الشاعر: "قدي" قد حُذفت منه النون، وأضاف أنه لا شاهد فيه على ترك النون؛ لجواز أن يكون أصله "قد"، بإسكان الدال، ثم ألحق ياء القافية، لا ياء الإضافة؛ وكسر الدال لالتقاء الساكنين؛ لا لمناسبة الياء، وشاهد الحذف عنده قول الشاعر:

فَأَلَيْتَ لَا آسَى عَلَى إِثْرِ هَالِكٍ ... قَدِي لَأَنْ مِنْ وَجَدٍ عَلَى هَالِكٍ قَدِي^(٣)
والشاهد في "قدي" الأولى، أما الثانية فمحملة لما ذكره^(٤).

وعلى رأي ابن هشام فليس في قوله: "قدي"، وقوله: "قدي" جمع بين

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لحريث بن عَنَاب الطائي في مجالس ثعلب: ٢/ ٥٣٦، ٥٣٨، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب لابن عدلان الموصلي: ٥٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٣٠٩٣/٦، ولأبي غياث الكلابي في تخلص الشواهد: ١٠٩، وبلا نسبة في المفصل للزمخشري: ١٢٢.

المعنى: إذا قال ضيفه: يكفيني ما شربت، حلف عليه بالله مرة: لا بد أن تصرف عني كل ما في وعائك، أي: أن تشربه جميعاً.

(٢) ينظر الخزانة: ٥/ ٣٨٤، والنحو الوافي لعباس حسن: ١/ ٢٨٢.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لرجل من كلب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٧٥٢، وبلا نسبة في التذييل والتكميل لأبي حيان: ٦/٨، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٩٧٧.

(٤) ينظر تخلص الشواهد: ١٠٨/ ١٠٩.

اللغتين، وقد اعترض البغدادي رأي ابن هشام، فقال: "وَلَا يَخْفَى فَسَادَ قَوْلِهِ: ثُمَّ الْحَقُّ يَأْتِي لِلْقَافِيَةِ؛ فَإِنَّهَا دَالِيَةٌ لَا يَأْتِيَةُ"^(١).

المسألة الرابعة: بناء "فَعَالٍ" المعدولة التي آخرها راء على الكسر وإعرابها

قال ابن هشام: "... وَقَالَ الْأَعَشَى فُجِّعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ التَّمِيمِيَّتَيْنِ:

أَلَمْ تَرَوْا إِزْمًا وَعَادًا ... أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ ... فَهَلَكَتْ جَهْرَةٌ وَبَارٍ"^(٢) "^(٣).

الدراسة:

جمع قول الشاعر . الذي مثل به ابن هشام . بين لغتين: الأولى: بناء فعال المعدولة التي آخرها راء على الكسر "وبارٍ"، وإعرابه "وبارٌ" بالرفع على الفاعلية بـ"هلكت"، وهو ما أشار إليه المرادي، وناظر الجيش، والعيني، والأشموني، والشيخ خالد، والسيوطي^(٤)، واللغة الأولى البناء على الكسر، وهي

(١) الخزانة: ٥ / ٣٨٧.

(٢) البيت من مخلع البسيط، وهو للشاعر في ديوانه: ٢٨١، برواية "ومر حد"، والكتاب: ٣ /

٢٧٩، وبلا نسبة في المقتضب: ٣ / ٥٠، برواية: "عنوة بدل "جهرة"، والمرتل في شرح

الجمل لابن الخشاب: ٩٥.

(٣) شرح شذور الذهب: ١٢٥.

(٤) ينظر توضيح المقاصد: ٣ / ١٢٢٠، وتمهيد القواعد: ٨ / ٤٠٦٥، والمقاصد النحوية: ٤ /

١٨٣٥، وشرح الأشموني: ٣ / ١٦٧، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ: خالد

الأزهري: ٢ / ٣٤٦، والهمع: ١ / ١٠٨.

لغة أكثر بني تميم موافقة للْحِجَازِيِّينَ^(١)، وذلك نحو: سفار . اسم لماء .
وحضار . اسم لكوكب . وظفار . اسم لبلدة.
واللغة الثانية: الإعراب كإعراب ما لا ينصرف، وهي لبعض بني تميم،
قال سيبويه: "... وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء، قال
الأعشى:

ومرَّ دهرٌ على وبارٍ ... فهلكت جَهْرَةً وبارٌ

والقوافي مرفوعة"^(٢)، وذلك لأن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا
الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير
الراء؛ لأن الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة، كأنها كسرتان، فصار كسر
الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من
منع غيرها من الحروف"^(٣).

قال الشيخ ياسين العليمي: "قوله . يعني الشيخ خالد . "وقد اجتمعت
اللغتان" قال الدنوشري: إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني
تميم، أو منهم، وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم،
أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء ولا يبنونه كالأكثر، فإن كان الأول
أشكل الحال، وعلى الأول من الثاني يشكل بأن الكثير لا يعربون، وعلى الثاني
منه يشكل بأن القليل لا يبنون" ، ثم قال بعد ذلك مباشرة: "كتب شيخنا العلامة

(١) ينظر المفصل: ٢٠١، وأمالى ابن الحاجب: ١/ ٣٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/
٢٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٦٩.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٢٧٩.

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٤٤.

الغنيمي بعده: "أقول على كل تقدير لا إشكال؛ إذ العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته، وهذا بعد تسليم أنه عربي، وأنه يحتج بكلامه. والله أعلم بالصواب" اهـ. ثم كتب الدنوشري معقبًا: "قوله: أقول على كل تقدير لا إشكال" كلام ساقط لا يصدر عن جاهل، فضلًا عن فاضل، أما أولاً فلأن العربي لا يتكلم بغير لغته، ولو قُطِعَ إربًا إربًا، كما في مسألة الكسائي وسيبويه. وأما ثانيًا فلأن الأعشى ميمونًا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه، وأنه عربي خالص. اهـ، ثم قال: والحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ، وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في مسألة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الألفية، وقد رأيت بخط مولانا تاج الدين السبكي رحمه الله كلامًا يتعلق بهذه المسألة، ومن جملته: والذي يظهر أن العربي لا يلحن، ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته؛ فيتعين تأويلها" (١).

تعقيب:

يحتمل بيت الأعشى توجيهًا آخر^(٢) يخرج به من الجمع بين اللغتين، فقد قيل: إن "وبار" الثَّانِيَّة لِيَسْتِ بِاسْمِ كِ "وبار" الأولى، بل الوَاو عاطفة، وَمَا بَعْدَهَا فَعَل مَاضٍ وَفَاعِل، والجملَة معطوفة على قَوْلِهِ: هَلَكْتَ، وَأَنْتَ "هَلَكْتَ" مراعاة للفظ "وبار" فهي على معنى الْقَبِيلَةِ، وقال: "باروا" بالتذكير على معنى الْحَيِّ، ثم أعاد الضمير جمعًا على "الأهل"، والمعنى: أن الدهر أهلك أهل وبار، ولا يريد بذلك المكان، وإنما يريد. أهله، أي: وبار أهلها، أي: هلكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا

(١) ينظر حاشية يس على التصريح: ٢ / ٢٢٥.

(٢) ينظر تمهيد القواعد: ٨ / ٤٠٦٥، ٤٠٦٦، والمقاصد النحوية: ٤ / ١٨٣٦، وحاشية

الصبان: ٣ / ٣٩٥.

فَجَاءَهَا بِأَسْنًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ^(١)، ف ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بالتأنيث مراعاة للفظ "قرية" المؤنث، ونظيره: "فهلكت" بالتأنيث مراعاة للفظ "وبار" على معنى الْقَبِيلَةَ كما سبق، و ﴿هُمْ﴾ ضمير مذكر مراعاة لمعنى "قرية"؛ إذ المراد أهل القرية، وهو نظير "وباروا" بالتذكير على معنى الْحَيِّ^(٢).

ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من تكلف وتعسف، ويعترض عليه . أيضًا . بأن القَوْل بأن "وبار" . حينئذ . كان يجب كتابتها بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ "وباروا"، كَمَا تَكْتُب "سَارُوا".

ويحتمل أن يكون الضمير في: "وبار" لا يعود على محذوف، بل على ما عُلم من سابق الكلام، وهم أهل وبار، فيكون قد أُخبر بأن البلد هلك بخرابه، وهلك أهله بموتهم وفنائهم^(٣).

المسألة الخامسة: الإخبار عن "كلا" و"كلتا" وعود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى

قال ابن جني: "باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد . وذلك جائز عنهم، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم، قال الفرزدق: كِلَاهِمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي^(٤)"
"فقوله: كلاهما قد أقلعا ضعيف؛ لأنه حمل على المعنى، وقوله: وكلا أنفيهما رابي قوي؛ لأنه حمل على اللفظ"^(٥).

(١) الآية: ٤ في سورة الأعراف.

(٢) ينظر شرح شذور الذهب: ١٢٦، والتصريح: ٣٤٦ / ٢.

(٣) ينظر المقاصد النحوية: ١٨٣٦ / ٤.

(٤) تقدم تخريج البيت في مقدمة البحث.

(٥) الخصائص: ٣ / ٣١٤.

الدراسة:

جمع قول الشاعر بين الحمل على اللفظ، فأفرد الضمير العائد على "كلا" وبين الحمل على المعنى وهو تثنية الضمير "أقلعاً"، وهو ما أشار إليه ابن الخشاب، وابن مالك، والسمين الحلبي، وابن هشام، وناظر الجيش، والأشموني، والشيخ خالد^(١)، فالحمل على اللفظ في قوله: رابي، ولم يقل: رايان، ومنه قولك: كلتا أختيك ذاهبة، وكلا الصديقين أحسن المودّة، وقول الشاعر:

كِلَا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ، كَأَنَّهُمْ ... أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَعْلَبٍ صَيِّغٍ^(٢)

وقول الآخر:

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا ... عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصٌ^(٣)

- (١) ينظر المرتجل: ٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٦٧، والدر المصون: ٧ / ٣٤٠، ومغني اللبيب لابن هشام: ٢٦٩، وتمهيد القواعد: ٧ / ٣٢٠٨، وشرح الأشموني: ١ / ٥٦، والتصريح: ١ / ٧٠٩.
- (٢) البيت من بحر الطويل، وهو لبعض بني أسد في شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١ / ٨٧، وبلا نسبة في الإنصاف للأتباري: ٢ / ٣٦١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ١ / ٢٠٢.
- المفردات: الشرى: طريق في جبل سلمى أحد جبلي طيئ كثير الأسد. والأعلب: الأسد، والضيغم: الأسد أيضاً، وقيل: هو الواسع الشدق من الأسد، من الضغم، وهو العض، يقول: كل واحد من صاحبيننا مؤيدٌ برجالٍ كأنهم أسود هذه المأسدة، من كل ليثٍ غليظ العنق، شديد.
- (٣) البيت من بحر الوافر، وهو لعدي بن زيد في الكتاب: ٣ / ٧٤، وليس في ديوانه، ولأعشى في المقاصد الشافية: ١ / ١٦٦، ولعمرو بن جابر الحنفي في محاضرات الأديباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني: ١ / ٣٠٧، وبلا نسبة في المقتضب: ٣ / ٢٤١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٧١.

وقد وُصِفَ الحمل على اللفظ بأنه الأقيس^(١)، والأكثر^(٢)، والأولى، والظاهر^(٣)، وهو الذي جاء به التنزيل، قال تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا﴾^(٤)، ولو اعتبر المعنى لقال "آتتا".

أما الحمل على المعنى ففي قوله: "أقلعا"، وحكي عن بعض العرب أنه قال: كِلَاهُمَا قَانِمَان، وَكِلَاتَاهُمَا لَقَيْتَهُمَا^(٥)، وتقول: كَلْنَا أُخْتَيْكَ ذَاهِبَتَان، وكلا الصديقين أحسنا المودّة، كما يحمل على معنى "كل"، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ﴾^(٧).

ومن الحمل على المعنى قول حميد بن ثور:

كلا جانبيه يعسلان كِلَاهُمَا ... كما اهتزَّ خوطُ النبعة المتتابع^(٨)

المفردات: أكاشره أضاحكه، ويقال: كشر عن نابه؛ إذا كشف عنه، والحريص: الشره الجشع، والمعنى: أتبسم في وجهه، وأمازحه، وأعلم . كما يعلم . أنني أتمنى ما يسوؤه، كما يتمنى ما يسوؤني.

(١) ينظر المرتجل: ٧٠.

(٢) ينظر الإنصاف: ٣٦٦ / ٢.

(٣) ينظر توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٧٣.

(٤) من الآية: ٣٣ في سورة الكهف.

(٥) ينظر المرتجل: ٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٦٧.

(٦) من الآية: ٩٥ في سورة مريم.

(٧) من الآية: ٨٧ في سورة النمل.

(٨) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ١٠٤، برواية: ترى طرفيه، وعليه فلا شاهد فيه، نهاية الأرب في فنون الأدب للبكري: ٩ / ٢٧٢، وبلا نسبة في الخصائص: ٣ / ٣١٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١ / ٤٠٧.

فأخبر بـ "يعسلان" عن "كلا جانبيه"، وأما "كلاهما" فإن جعل توكيداً لـ "كلا" فضعيف أيضاً؛ لأنه حمل على المعنى دون اللفظ، ولو كان على اللفظ لوجب أن يقول: كلا جانبيه يعسل كله، أو قال: يعسلان كله، فحمل "يعسلان" على المعنى، و"كله" على اللفظ، وإن كان في هذا ضعف؛ لمراجعة اللفظ بعد الحمل على المعنى، وإن جعلت "كلاهما" توكيداً للضمير في "يعسلان" فإنه قوي؛ لأنهما في اللفظ اثنان كما أنهما في المعنى كذلك^(١).
ومراعاة المعنى قليلة^(٢)، وعدها ابن جني ضعيفة، وعدها القيسي من قبيل الضرورة^(٣).

تعقيب:

يتعين أفراد الخبر في نحو: كلانا كفيل صاحبه؛ لإضافته إلى "صاحبه" إذ لو ثني الخبر فكيف: كلانا كفيلا صاحبه، لزم الجمع بين تثنية وإفراد في خبر واحد، وفي الأفراد السلامة من ذلك فكان متعيناً، ولأن إضافة "كفيل" إلى "صاحب" وهو مضاف إلى ضمير "كلا" بمنزلة تثنيته، فلو ثني لكان ذلك بمنزلة تثنيته مرتين فلم يجز ذلك^(٤).

المفردات: يعسلان: يهتزان، من غسل الرمح عسلاناً إذا اهتز واضطرب، والخوط: الغصن الناعم، والنبعة: شجر يتخذ منه السهام، والمتتابع وصف من التتابع وهو الإسراع واللجاجة، أي: سريع في الاهتزاز، والشاعر يصفُ ذنباً وسرعتَه.

(١) الخصائص: ٣ / ٣١٤.

(٢) ينظر التصريح: ١ / ٧٠٩.

(٣) ينظر الخصائص: ٣ / ٣١٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١ / ٤٠٧.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٢٤٦، وتمهيد القواعد: ٧ / ٣٢٠٨.

المسألة السادسة: مجيء "الألى" لجمع المذكر وجمع المؤنث

قال ابن مالك: "... ورود "الألى" بمعنى "الذين" كثير، ووروده بمعنى "اللاتي" قليل، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

فَتَلَّكَ خُطُوبٌ قَد تَمَلَّتْ شَبَابَنَا ... قَدِيمًا فَتُبَلِينَا الْمُنُونَ وَمَا تُبَلَى

وتبلى الألى يستلئمون على الألى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبَلِ^(١)." (٢).

الدراسة:

أشار ابن مالك إلى أن الشاعر . في البيت الأخير . قد جمع بين استعمال "الألى" لجمع المذكر وجمع المؤنث، وهو ما أشار إليه ابن الخباز^(٣)، وكثير من شرح الألفية^(٤) والتسهيل^(٥)، و"الألى" اسم جمع، وهو من الأسماء

(١) من بحر الطويل، وهما للشاعر في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري: ١ / ٩٢، ٩١، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٢٧١، والمقاصد النحوية: ١ / ٤٢١، والخزانة: ١١ / ٢٤٨، ٢٤٩، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ٥٧.

المفردات: الخطوب: جمع خطب وهو الأمر العظيم، تملت شبابنا: استمتعت بهم، تبلىنا تفنىنا، يستلئمون: من استلأم الرجل: إذا لبس الأمانة وهي الدرع، يوم الروع: الخوف والفرع، وأراد به يوم الحرب، "الحدإ" بكسر الحاء وربما فتحها وفتح الدال - جمع حدأة بوزن عنبه وعنب- وهو طائر معروف وأراد بها الخيول، القبل - بضم القاف وسكون الباء جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل، والقبل، بفتح القاف والباء جميعها وهو الحور، والمعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا، فتبلىنا المنون وما نبلىها، وتبلى من بيننا الدارين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدإ في سرعتها وخفتها.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٧٠.

(٣) ينظر توجيه اللمع: ٤٩٠.

(٤) ينظر شروح الألفية لابن الناظم: ٥٧، والمرادي: ١ / ٤٢٣، وابن عقيل: ١ / ١٤٢.

الموصولة، وقد جمع أبو ذؤيب بين مجيئه للمذكر والمؤنث، فقد استعملت كلمة "الألى" الأولى لجماعة الذكور، وأريد بها "الأبطال"، وعاد عليها الضمير لجماعة الذكور في "يستئمون"، واستعملت الثانية لجماعة الإناث وأريد بها "الخيول"، وعاد عليها ضمير جماعة الإناث في "تراهن".

والأصل فيه كما ذكر النحويون أن يأتي لجمع المذكر، نحو: جاعني الألى فعلوا، وقول الشاعر:

رأيتُ بني عمي الألى يخذلونني ... على حدَّانِ الدهرِ إذ يتقلَّبُ^(٢)
فمن البين أن كلمة "الألى" في هذا البيت لجماعة الذكور، بدليل الضمير العائد عليها في "يخذلون"، ويمكن أن يوضع مكانها كلمة "الذين".
وقد تستعمل لجمع المؤنث قليلاً^(٣)، ومنه قول الشاعر:
وأما الألى يسكنَ غورَ تهامةٍ ... فكلُّ فتاةٍ تتركُ الحِجْلَ أفصماً^(٤)

(١) ينظر شروح التسهيل لأبي حيان: ٤٠/٣، وناظر الجيش: ٦٦٩/٢، والدماميني: ٢/١٩٦.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لبعض بني فقعي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٥٦، والخزانة: ٣/٣٠، ولعمرو بن أسد الفقعي في الحماسة البصرية لصدر الدين البصري: ١/٧٥، وهو فيها كلها برواية: رأيت موالى الأولى يخذلونني، وبلا نسبة في التذييل: ٣/٣٢، والتصريح: ١/١٥٣.

المفردات: حدثان الدهر: نوائبه، والشاعر يشكو من أولاد عمه الذين لا ينصرونه ولا يقفون بجانبه في الشدة.

(٣) ينظر توضيح المقاصد: ٤٢٣/١، وشرح الألفية لابن عقيل: ١/١٤٢.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو لعمارة بن راشد في المحكم والمحيط الأعظم: ٨/٣٤٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٩٣، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٧٢، والتذييل: ٣/٤٠.

تعقيب:

الذي عليه جميع النحويين^(١) أن الأصل في كلمة "الألى" أن تأتي لجمع المذكر، وقد تأتي لجمع المؤنث، وقد خالف في هذا أحد الباحثين المعاصرين^(٢)، فقال: "... لكن بتأمل النصوص التي جمعتها عن هذه الكلمة "الألى" اتضح لي . إن لم يجانبني الصواب . أنها تستعمل حقًا لجماعة الذكور، لكن استعمالها لجماعة الإناث أكثر"^(٣)، ثم أورد شاهدين على ذلك، أولهما قول المجنون:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كَنَّ قَبْلَهَا ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلًّا مِنْ قَبْلُ^(٤)
وثانيهما قول مضر بن قرط المزني:

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامَنَا الْأُولَى ... مَرَزَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانَ وَرَيْقُ^(٥)

المفردات: الغور: المطمئن من الأرض، وتهامة من التهم، وهو شدة الحر، والحجل: القيد، ونُقِلَ هنا إلى الخلال، والفصم: الكسر من غير بينونة، يصف ساكني تهامة بالقوة والصلابة.

(١) ينظر عمدة الكتاب للنحاس: ٤٧٧، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ١٧٦، والمقرب لابن عصفور: ٥٩/١، واللباب للعكبري: ١١٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٢/٢، والارتشاف: ١٠٠٥/٢، وشرح التسهيل للشيخ خالد: ١٤١/١.

(٢) هو الدكتور/ محمد عيد في كتابه النحو المصفي.

(٣) النحو المصفي: ١٧٠/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في المقاصد النحوية: ١ / ٣٩٥، والتصريح: ١ / ١٥٤، وليس في ديوانه برواية أبي بكر الوالبي، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١ / ١٣٠.

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في أمالي القالي: ٢ / ٢٥٨، والحماسة البصرية: ٢ / ١٠١، وبلا نسبة في التصريح: ١ / ١٥٣.

فإن كلمة "الألي" في البيتين لجماعة الإناث، بدليل مجيء نون النسوة ضميراً عائداً عليها في "كن" في البيت الأول، و"مَرَزَنَ" البيت في الثاني، ثم أنهى كلامه بقوله: "والخلاصة أن هذه الكلمة جرت معظم كتب النحو على جعلها لجماعة الذكور، ومن رأي ابن عقيل أنها تستعمل لجماعة الذكور والإناث وللأول منهما أكثر، ومن رأيي أنها تستعمل لكلا الجمعين، لكنها للإناث أكثر اعتماداً على النصوص التي وردت عنها"^(١).

وما ذكر ليس دقيقاً؛ يظهر ذلك فيما يأتي:

أولاً: أنه قصر القول باستعمال "الألي" لجمع المذكر والإناث، وكونها للمذكر أكثر على ابن عقيل، وليس كذلك؛ بل هو قول جميع النحويين، ولم أقف على من خالف ذلك.

ثانياً: أن الشواهد على استعمال "الألي" لجمع المذكر كثيرة جداً، ومن ذلك غير ما سبق قول عبيد بن الأبرص:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا^(٢)

وقول القطامي:

الْيَسُوا بِالْأَلَى قَسَطُوا قَدِيمًا ... عَلَى النُّعْمَانِ وَابْتَدَرُوا السَّطَاعَا^(٣)

(١) النحو المصفى: ١٧١/١.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو للشاعر في ديوانه: ١٣٧، والمقاصد النحوية: ١/٤٥٨، وبلا نسبة في المغني: ١١٩، والهمع: ٣٤٤/١.

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو للشاعر في ديوانه: ٣٦، وأمالي ابن الشجري: ٣/٥٧، وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ٧٧، وهو فيهما برواية: "جميعاً" بدل "قديماً".

وقول الآخر:

ألا أيُّها القومُ الألى ينبحونني ... كما نبِح اللَّيْثَ الكلابُ الضَّوارِعُ^(١)

وقول الآخر:

إِنَّ الألى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هَذَا اغْتَصِمِ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا^(٢)

فتبين من هذا أن "الألى" تستعمل للمذكر أكثر، وهو ما عليه النحويون.

المسألة السابعة: فتح همزة "إن" وكسرها في سورة الجن

قال البنا الدمياني: "... واخْتَلَفَ فِي هَمْزٍ ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى ﴾^(٣) وما بعده

إلى قوله سبحانه: ﴿ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمُونَ ﴾^(٤)، وجملته اثنا عشر، فابن عامر

وحفص وحمزة والكسائي وخلف بفتح الهمزة فيهن...، وقرأ أبو جعفر بالفتح في

ثلاثة منها وهي: ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى ﴾^(٥)، ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ﴾^(٦)، ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ

﴿ جمعاً بين اللغتين، ووافقهم الحسن والأعمش، والباقون بالكسر فيها كلها

المفردات: قسطوا: مالوا عن الحق، السطاعُ خشبة تنصب وسط الخباء، وقيل هو عمود

البيت، وذلك أنهم هجموا على النعمان في قبته، وجاروا عليه.

(١) البيت من بحر الطويل: وهو لبعض البغداديين في كتاب الشعر: ٤١٤، والتذييل: ٣/

٣٣، والمقاصد الشافية: ١/ ٤٣٥.

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٨، والتذييل:

٥/ ١٠٩ برواية "لهم فأصخ" بدل: "لهم فبهم"، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٣٥٠.

المفردات: اعتصم: احتتمى والتجأ، عاذاك: جعلك عدواً، المخذول: الخائب.

(٣) من الآية: ٣ في سورة الجن.

(٤) من الآية: ١٤ في سورة الجن.

(٥) من الآية: ٣ في سورة الجن.

(٦) من الآية: ٤ في سورة الجن.

(٧) من الآية: ٦ في سورة الجن.

عطفًا على قوله: ﴿ وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا ﴾^(١)، فيكون الكل مقولًا للقول^(٢).

الدراسة:

قرأ أبو جعفر بفتح الهمزة^(٣) في ثلاثة مواضع، وهي: ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى ﴾، ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ﴾، ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ ﴾، وقرأ بكسرهما في التسعة المواضع التالية، وهي: ﴿ وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ ﴾، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ ﴾، ﴿ وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ ﴾، ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾، ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي ﴾، ﴿ وَأَنَا مِنْ الصَّالِحِينَ ﴾، ﴿ وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعْزِرَ اللَّهَ ﴾، ﴿ وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا ﴾، ﴿ وَأَنَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَمِنَ الْقَاسِطِينَ ﴾^(٤)، وقد قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وخلف بفتح الهمزة^(٥) في الاثني عشر موضعًا السابقة، وقرأ الباقون بكسرها^(٦)، وعلى ذلك ففي قراءة أبي جعفر جمع بين اللغتين.

وقد وُجِّه فتح الهمزة على الآتي:

١- أنه معطوف على مرفوع^(٧) ﴿ أُوحِيَ ﴾^(٨)، وهو ﴿ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾^(٩)، فتكون

(١) من الآية: ١٣ في سورة الجن.

(٢) إتحاف فضلاء البشر: ٥٥٩.

(٣) تنظر القراءة في النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٢ / ٣٩١، وتحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري: ٥٩٤.

(٤) أبعاض آيات من في سورة الجن.

(٥) تنظر القراءة في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٦٥٦، والمبسوط في القراءات العشر: ٤٤٨.

(٦) تنظر القراءة في التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ٢١٥، والوجيز في شرح قراءات القرآنية أمة الأمصار الخمسة لأبي علي الأهوازي: ٣٦٥.

(٧) ينظر المحرر الوجيز: ٥ / ٣٧٨، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٢ / ١٢٤٣.

(٨) من الآية: ١ في سورة الجن.

فَتَكُونُ كُلُّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَقَدْ رُدَّ بِأَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ . وَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: ﴿لَمَسْنَا﴾^(٢) . لَا يَصِحُّ دَخُولُهَا تَحْتَ مَعْمُولِ ﴿أُوْحِيَ﴾ فَلَوْ قِيلَ: أُوْحِيَ إِلَيَّ ﴿أَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾، ﴿وَأَنَا كُنَّا﴾^(٣)، ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي﴾^(٤)، ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ﴾^(٥)، ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا﴾^(٦)، ﴿وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ﴾ لَمْ يَسْتَقِمَّ مَعْنَاهُ^(٧).

٢- أنه معطوف على الضمير "الهاء" ^(٨) في ﴿بِهِ﴾^(٩) من ﴿فَأَمَّا بِهِ﴾ من غير إعادة الجار على مذهب الكوفيين، أي: آمنا به وبأنه تعالى جد ربنا، وبأنه كان يقول، إلى آخره، قال السمين: "وهو وإن كان قويا من حيث المعنى إلا أنه ممنوع من حيث الصناعة، لما عرفت من أنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار"^(١٠)، وجعله الزجاج رديئا في القياس، وصححه أبو حيان^(١١)، وقواه مكي بكثرة حذف حرف الجر مع "أن"، وأن المعنى على العطف على الهاء أتم وأبين من العطف على مرفوع ﴿أُوْحِيَ﴾

(١) من الآية: ١ في سورة الجن.

(٢) من الآية: ٨ في سورة الجن.

(٣) من الآية: ٩ في سورة الجن.

(٤) من الآية: ١٠ في سورة الجن.

(٥) من الآية: ١١ في سورة الجن.

(٦) من الآية: ١٣ في سورة الجن.

(٧) ينظر البحر المحيط: ١٠ / ٢٩٤.

(٨) ينظر أمالي ابن الحاجب: ١ / ٢٥٤، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٤٣.

(٩) من الآية: ٢ في سورة الجن.

(١٠) ينظر الدر المصون: ١٠ / ٤٨٤.

(١١) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٥ / ٢٣٤، والبحر المحيط: ١٠ / ٢٩٤.

(١)، قال السمين عن تعليل مكي: "وهو حسنٌ جداً" (٢).
٣- ذهب الزمخشري (٣) إلى أنه عطفٌ على محلِّ ﴿بِه﴾ (٤) في قوله: ﴿أَمَّا بِه
بِه﴾، كأنه قال: صدَّقناه وصدَّقنا أنه تعالى جدُّ ربِّنا، وأنه كان يقولُ
سفيهُنا، وكذلك البواقي، وقد سبقَ الزمخشريُّ إلى هذا التخريجِ الفراءُ،
والزجاجُ والنحاس (٥)، إلا أنَّ الفراءَ استشعر إشكالاً وانفصل عنه، فإنه قال:
" ... ففُتِحَتْ "أَنَّ" لوقوع الإيْمَانِ عليها، وأنت تجدُ الإيْمَانَ يَحْسُنُ في بعضِ
ما فُتِحَ دونَ بعضٍ، فلا يُمنَعُ من إمضائهنَّ على الفتح، فإن الذي يقبح من
ظهور الإيْمَانِ قَدْ يحسنُ فيه فعلٌ مضارعٌ للإيْمَانِ يوجب فتح "أَنَّ" كما قالتِ
العرب:

إذا ما الغايات برزْنَ يوماً ... ورَجَجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا (٦)
فنصب "العيون" باتباعها "الحواجب"، وهي لا تزجج إنما تكحل، فأضمر
لها الكحل" (٧).

- (١) ينظر كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب:
٣٤٠/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: ٧٦٣/٢.
(٢) الدر المصون: ٤٨٥/١٠.
(٣) ينظر الكشاف: ٦٢٣/٤.
(٤) من الآية: ٢ في سورة الجن.
(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٤/٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٢/٥.
(٦) البيت من بحر الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه: ٢٦٩ برواية:
وهزة نسوة من حي صدق ... يزججن الحواجب والعيونا
والمقاصد النحوية: ١٠٧٤/٣، وشرح شواهد المغنى: ٧٧٥/٢، وبلا نسبة في تأويل مشكل
القرآن لابن قتيبة: ١٣٥.
(٧) معاني القرآن: ١٩١/٣.

إِلَّا أَنْ مَكِّيًّا ضَعَّفَ هَذَا الْوَجْهَ فَقَالَ: "وَالْفَتْحُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى
مَعْنَى ﴿آمَنَّا بِهِ﴾، وَفِيهِ بَعْدُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا أَنَّهُمْ آمَنُوا بِأَنَّهُمْ لَمَّا
سَمِعُوا الْهَدْيَ آمَنُوا بِهِ، وَلَمْ يُخْبِرُوا أَنَّهُمْ آمَنُوا أَنَّهُ كَانَ رِجَالًا، إِنَّمَا حَكَى اللَّهُ
عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ مُخْبِرِينَ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ لِأَصْحَابِهِمْ، فَالْكَسْرُ أَوْلَى بِذَلِكَ" (١)،
قَالَ السَّمِينُ: "وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ صَحِيحٌ" (٢).

وَوَجْهُ الْكَسْرِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ
مَعْمُولًا لِلْقَوْلِ، أَي: فَقَالُوا: إِنَّا سَمِعْنَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبَّنَا إِلَى آخِرِهِ (٣)،
وَقِيلَ: الْجَمَلَتَانِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالًا﴾ (٤)، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا﴾ (٥)
مَعْتَرِضَتَانِ بَيْنَ قَوْلِ الْجَنِّ، وَهُمَا مِنْ كَلَامِ الْبَارِي تَعَالَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا مِنْ
كَلَامِهِمْ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ (٦)، قَالَ مَكِّي: "وَالْكَسْرُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَبِينٌ" (٧).

تعقيب:

يَحْسَنُ بَعْدَ إِيرَادِ اللَّغَتَيْنِ فِي فَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا فِي الْإِثْنَتِي عَشْرَةَ آيَةٍ
السَّابِقَةَ ذَكَرُ أَنْ اتَّفَاقَ الْقِرَاءِ قَدْ جَرَى عَلَى الْآتِي:

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/٧٦٣.

(٢) الدر المصون: ١٠/٤٨٣.

(٣) ينظر معاني القراءات للأزهري: ٣/٩٦، وأمالي ابن الحاجب: ١/٢٥٣.

(٤) من الآية: ٦ في سورة الجن.

(٥) من الآية: ٧ في سورة الجن.

(٦) ينظر الدر المصون: ١٠/٤٨٥.

(٧) مشكل إعراب القرآن: ٢/٧٦٣.

١. كسر الهمزة بعد القول^(١)، وهو في أربعة مواضع: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا﴾^(٢)، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي﴾^(٣)، ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ﴾^(٤)، ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾^(٥)؛ لأن ما بعد القول لا يكون إلا مكسوراً وجوباً، وكذا اتفقوا على الكسر بعد فاء الجزاء، وذلك في موضعين: ﴿فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٦)، ﴿فَإِنَّهُ يَسْأَلُكُم مِّن بَيْن يَدَيْهِ﴾^(٧)، وهو من مواضع كسرها جوازاً.

٢. فتح الهمزة من ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾^(٨)؛ لوقوعه موقع المصدر؛ كما أنه لا يصح أن يكون من قول الجن، بل هو مما أوحى للنبي خاصة. وكذلك اتفقوا على فتحها في قوله: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(٩) عطفاً على ﴿أَوْحِيَ إِلَيَّ﴾^(١٠)، وفتحها أيضاً في قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾^(١١)

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٤٣، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ٤/ ١٦٦٣.

(٢) من الآية: ١٣ سورة الجن.

(٣) من الآية: ٢٠ في سورة الجن.

(٤) من الآية: ٢١ في سورة الجن.

(٥) من الآية: ٢٢ في سورة الجن.

(٦) من الآية: ٢٣ في سورة الجن.

(٧) من الآية: ٢٧ في سورة الجن.

(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٣٣، ومعاني القراءات للأزهري: ٣/ ٩٦، والمحزر الوجيز: ٥/ ٣٧٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٤٣.

(٩) من الآية: ١٦ في سورة الجن.

(١٠) ينظر كتاب الكشف لمكي: ٢/ ٣٤٠، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٣.

(١١) من الآية: ١٨ في سورة الجن.

وفي توجيهه ريان، أحدهما: أنه معطوف على ﴿ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ ، فيكون موحى أيضاً. والثاني: أنه على حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وذلك الحرف متعلق بفعل النهي، أي: فلا تدعوا مع الله أحداً؛ لأن المساجد لله.

المسألة الثامنة: الفعل "مَكَّن" بين التعدي والالزوم

قال الكرمانى عند قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾ (١): "... ومكنته ومكنت له لغتان، فجمع فجمع في الآية من اللغتين" (٢).

الدراسة:

ذكر الكرمانى أن الفعل "مكن" جاء متعدياً ولازمًا في الآية السابقة، فيكون جمعاً بين اللغتين، وهو ما أشار إليه أبو هلال العسكري، والثعلبي، والقرطبي^(٣)، ومثله في التعدي والالزوم: نصحته ونصحت له، وشكرته وشكرت له، وأنصته وأنصت له، وَقَصَدْتُهُ وَقَصَدْتُ لَهُ، وولتته وولت له، وأمرتك بالخير وأمرتك بالخير.

وللنحويين في نحو "مكنته ومكنت له" ثلاثة آراء:

الأول: أن هذا النوع من الأفعال قسم مستقل بذاته، فليس هو من قبيل المتعدي، ولا من قبيل اللازم، قال المبرد: "فأما دخلت البيت فإن البيت مفعول، تقول: البيت دخلته، فإن قلت: فقد أقول: دخلت فيه، قيل: هذا كقولك: عبد الله

(١) من الآية: ٦ في سورة الأنعام.

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى: ١/ ٣٥٣.

(٣) ينظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: ١١١، وتفسير الثعلبي: ٣٤/١٢، وتفسير

القرطبي: ٦/ ٣٩٢.

نصحت له ونصحته، وخشنت صدره وخشنت بصدرة، فتعدّيه إن شئت بحرف، وإن شئت أوصلت الفعل ... " (١).

وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين معاً، فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال وآخر؛ لأن كلا الاستعمالين منقول عن يحتج بلغتهم من العرب، وقد ذهب إلى ذلك ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام (٢).

الثاني: أن الأصل فيه اللزوم (٣)، الأصل: مكنت له، ومكنته فرع لا أصل، لأنه يجوز حذف الحرف وهو اللام من باب التوسع والاختصار ثم يتصل الضمير بالفعل، وهو ما يُسمى بالحذف والإيصال، وقد اختار هذا الرأي ابن عصفور حيث قال: "وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ يتعدّى بنفسه وتارة بحرف الجر، لأنه محال أن يكون الفعلُ قوياً ضعيفاً في حالٍ واحدة، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حينٍ واحد. وهو الصحيح، فينبغي على هذا أن يُجعل: نصحتُ زيدا وأمثاله الأصل فيه: نصحتُ لزيد، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع؛ لأنّ النصح لا يحلُّ بزيد، فإن كان الفعل يحلُّ بنفس المفعول، ويوجد تارة متعدّ بنفسه وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه، وحرف الجر زائداً، نحو: مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي" (٤).

ورد الثلويين كلام ابن عصفور بأن دعوى الاستحالة باطلة؛ إذ يتصور

(١) المقتضب: ٤/٣٣٨، ٣٣٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٢/١٤٩، والارتشاف: ٤/٢٠٨٨، وشرح شذور الذهب: ٤١٦.

(٣) ينظر الكتاب: ١/٣٥، والايضاح للفراسي: ١٧١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن

أبي الربيع: ١/٤٦٠.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٠٠، ٣٠١.

أن يكون بعض العرب يلحظه قوياً بطبعه، فيوصله بنفسه، وآخر يضعف عنده، فيقويه بالحرف، ثم اختلطت اللغات وتداخلت، بل يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين، وإنما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمن الواحد من الشخص الواحد.^(١)

الثالث: أن نحو "مَكَّن" متعد بنفسه في الأصل^(٢)، وتعديته بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر، قال الرضي: "... والذي أرى: الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام، والتعدي واللزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام متعد إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي إذن، زائدة^(٣)، ولا دليل على هذا الرأي.

تعقيب:

يجدر بعد دراسة اللغتين ذكر أمرين:

الأول: ذهب ابن بابشاذ إلى أنه إذا وجد فعل يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر فالأصل التعدي بحرف جر؛ لأن الزيادة لا يقدم عليها إلا بدليل، ولذلك اعتقدنا أن الحرف دخل لمعنى التعدية، ثم اتسع في الجار فحذف^(٤).

والآخر: أن أبا حيان ذكر أن الفعل "مكن" يتعدى للذوات بنفسه ويحرف الجر، والأكثر تعديته باللام^(٥)، وقد ورد هذا الفعل ومشتقاته في القرآن الكريم

(١) التذييل: ٧/ ٨، ٩.

(٢) ينظر شرح الجمل: ٣٠٠/١، والارتشاف: ٤/ ٢٠٨٨.

(٣) شرح الكافية: ٤/ ١٣٦.

(٤) التذييل: ٧/ ٩.

(٥) ينظر البحر المحيط: ٤/ ٤٣٩.

ثلاث عشرة مرة، منها سبع لازماً، وست متعدياً^(١)، والله أعلم.

المسألة التاسعة: تعدي "أنبا ونبا وأخبر وخبر وحدث" إلى مفعولها الثاني بحرف الجر ومن دونه

قال ابن الأثير: "... وهذه الأفعال السبعة على ضربين: ضرب منقول بالهمزة من باب "ظننت"، وهو: "أريت" و"أعلمت"، وضرب موضوع على التعدّي، وهو باقيها، وقيل: إنه منقول من فعل مرفوض، إلا أنها . في الأصل . متعدية إلى مفعول واحد، نحو قولك: نبأت زيذاً بكذا، وأنبأته بكذا، وقد يحذف منها حرف الجرّ ويوصل الفعل؛ فيقال: أنبأته كذا، قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿ نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾^(٣) ثم قال: ﴿ وَنَبَّيْنَاهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٤) فجمع بين اللغتين^(٥).

الدراسة:

ذكر ابن الأثير أن في الآيتين جمعاً بين لغتين: وصول نبا إلى مفعولها الثاني بحرف الجر ومن دونه، وقد ذكر النحويون^(٦) أن الأصل في "أنبا ونبا وأخبر وخبر وحدث" أن تتعدى إلى واحد بأنفسها، وإلى ثان بحرف جر مذكور، قال سيبويه: "... وأما دخلته دخولاً، وولجته ولوجاً فإنما هي ولجت فيه

(١) ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي: ٦٧٢.

(٢) من الآية: ٣ في سورة التحريم.

(٣) الآية: ٤٩ في سورة الحجر.

(٤) الآية: ٥١ في سورة الحجر.

(٥) البديع في علم العربية: ١/ ٤٥٥، ٤٥٤.

(٦) ينظر توجيه اللمع: ١٨٣، وشرح شذور الذهب: ٤٨٥.

ودخلتُ فيه؛ لكنه ألقى "في" استخفافاً، كما قالوا: نُبِّئْتُ زيداً، وإنما يريد: نُبِّئْتُ عن زيد^(١)، وقال الله تعالى: ﴿أُنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^(٢)، وقال: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾^(٣)، وقال: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾^(٤)، وتقول: أَنْبَأْتُ زيداً عن عمرو، وَأَنْبَأْتُ بكرًا بكذا.

وقد يُحذف حرف الجر اتساعاً^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(٦) ف ﴿عِبَادِي﴾ مفعول أول، و"أن" تسد مسد المفعولين الباقيين، وقوله جل في علاه: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾^(٧)، وتقول: نُبِّئْتُ زيداً، وَأَنْبَأْتُكَ وَأَنْبَأْتُكَ كذا، وقد حمل سيبويه^(٨) على حذف حرف الجر قول الفرزدق:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كَرَامًا مَوَالِيهَا لَيْئَمًا صَمِيمُهَا^(٩)

أي: نُبِّئْتُ عن عبد الله، مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت، فدل ذلك على أن تقدير حذف حرف الجر بعد "نبأ" راجح عنده، إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمنين شيء معنى غيره، كما أن النصب لحذف حرف الجر بعد "نبأ"

(١) الكتاب: ٤ / ١٠.

(٢) من الآية: ٣٣ في سورة البقرة.

(٣) من الآية: ١٤٣ في سورة الأنعام.

(٤) من الآية: ٤٥ في سورة يوسف.

(٥) ينظر الحجة للفارسي: ٢ / ٨، والمرتل: ١٥٦.

(٦) الآية: ٤٩ في سورة الحجر.

(٧) من الآية: ٣ في سورة التحريم.

(٨) ينظر الكتاب: ١ / ٣٩.

(٩) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في الجمل في النحو للخليل: ١٢٣، والكتاب: ١ / ٣٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ١٤٦، وشرح

الأشموني: ١ / ٤٢٣.

مقطع بثبوتها فيما حكي من قول بعض العرب: نُبِّتُ زيدًا، مقتصرًا عليه، وبعد "أنبأ" في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾^(١)، ولم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث حذف حرف الجر، فكان الحمل عليه أولى^(٢).

وقد أنكر قوم هذا فقالوا: "نُبِّتُ زيدًا فعل كذا" بمعنى: أعلمت زيدًا فعل كذا، ونحن إذا قلنا: أعلمته زيدًا قائمًا فليست "عن" مقدرة، وكذلك هي غير مقدرة في قولك: نُبِّتُ زيدًا.

فالجواب: أن "تَبَّت" وإن كانت تجري مجرى "أعلمت" في العمل، ويتقارب معناهما فليست هي "أعلمت"؛ وذلك أن "تَبَّت" مأخوذ من "التَّبَأ" و"التَّبَأ" هو الخبر لا العلم، بإجماع أهل اللغة، والخبر يتعدى بـ "عن"، ألا ترى أنك تقول: "هذا خبر عن زيد"، إذا أخبرك به مخبر عنه بخبر ما، فكذا "هذا خبر عن دارك وعن أمرك"، وما أشبه ذلك، فأصل النبأ يصل بـ "عن"، وإن حذف في بعض المواضع^(٣).

قال ابن يعيش: "وحقيقة تعدي هذه الأفعال بتقدير حرف الجر، فإذا قلت: "أنبأت زيدًا خالدًا مقيمًا"، فالتقدير: عن خالد؛ لأنَّ "أنبأت" في معنى "أخبرت"، والخبر يقتضي "عن" في المعنى، فهو بمنزلة "أمرتك الخير"، والمراد بالخير؛ لأنَّ الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلا بحرف جرّ، فإذا ظهر حرف الجرّ، كان الأصل، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به؛ لأنَّ المعنى عليه، واللفظ مُحَوَّجٌ إليه، وليس ذلك كالباء، ولا كـ "مِنْ" في قولك: ليس زيد

(١) من الآية: ٣ في سورة التحريم.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ١٠١، والمقاصد الشافية: ٢ / ٥١٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٢٨٠.

بقائم، وما جاءني من أحد؛ لأن اللفظ مستغنٍ عنهما، فأدخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد، فإذا لم يذكر لم يكونا في نية الثبوت، وليس كذلك "عَنْ" في قولك: أخبرت زيداً عن عمرو؛ لأن حرف الجرّ هنا دخل؛ لأن اللفظ مُحَوَّجٌ إليه، فإذا حذفته، كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصح اللفظ إلا به، مع أن "عَنْ" لم ترد قط إلا بمعنى يحوج الكلام إليه، فإذا وجدناها في شيء، ثم فقدناها منه علمنا أنها مقدرة^(١).

تعقيب:

بعد دراسة اللغتين يظهر أن الراجح أن هذه الأفعال تتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر، قال العكبري: "وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾^(٢)، أَي: عَنِ هَذَا، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي مَوَاضِعٍ أُخَرَ بِحَرْفِ الْجَرِّ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ فَالْحُكْمُ بِزِيَادَةِ الْحُرُوفِ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ لَا يَجُوزُ، فَأَمَّا حَرْفُ الْجَرِّ فَأَسْوَغُ مِنَ الْحُكْمِ بِزِيَادَتِهِ وَلِهَذَا كَانَ أَكْثَرَ... فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾^(٣) فـ "مِنْ" عِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ غَيْرُ زَائِدَةٍ عَلَى مَا أَصَلْنَا^(٤).

المسألة العاشرة: العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي

وغير المنقول من مذكر إلى مؤنث بين الصرف والمنع

قال الزوزني: "وكذلك حكم كل اسم كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٣٠٢.

(٢) من الآية: ٣ في سورة التحريم.

(٣) من الآية: ٩٤ في سورة التوبة.

(٤) ينظر الباب: ١ / ٢٥٧، ٢٥٦.

مستجمعاً للتأنيث والتعريف نحو: هند ودعد؛ وأنشد النحويون:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرِيهَا ... دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ^(١)

الدراسة:

جمع قول الشاعر بين صرف العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، غير الأعجمي وغير المنقول من مذكر إلى مؤنث وبين المنع، وهو ما أشار إليه الجواليقي، وابن الخباز، وابن هشام، وابن الصائغ، وناظر الجيش، والمكودي، والأشموني^(٢).

وقد ذهب جمهور النحويين^(٣) إلى جواز الصرف والمنع، والأجود المنع، قال سيبويه: "اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف، فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه المؤنث كـ"سعاد" فأنت بالخيار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو: قدر، وعز، ودعد، وجمل، ونعم، وهند"^(٤).

وقد احتج الجمهور ببيت الشعر السابق، وقول الحطيئة:

(١) تقدم تخريج البيت في مقدمة البحث.

(٢) ينظر شرح أدب الكاتب: ١٩١، وتوجيه اللمع: ٤١٤، وشرح قطر الندى لابن هشام: ٣١٨، واللمحة في شرح الملحّة لابن الصائغ: ٢ / ٧٦٠، وتمهيد القواعد: ٨ / ٤٠١٢، وشرح المكودي على الألفية: ٢٧٣، وشرح الأشموني: ٣ / ١٥٥.

(٣) ينظر الكتاب: ٣ / ٢٤١، ٢٤٠، والمقتضب: ٣ / ٣٥٠، والأصول: ٢ / ٨٥، والمرتل: ٧٦.

(٤) الكتاب: ٣ / ٢٤١.

أَلَا حَبَدًا هُنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هُنْدٌ ... وَهَنْدٌ آتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ^(١)
ويقول كثير عزة:

فَأَبْكِي عَلَى هِنْدٍ إِذَا هِيَ فَارَقَتْ ... وَأَبْكِي عَلَى دَعْدٍ إِذَا بِنْتُ عَنْ دَعْدٍ^(٢)
وأضافوا: إنما جاز المنع للعلمية والتأنيث، وجاز الصرف لأن الاسم لما سكن وسطه صار في غاية الخفة، فقاومت الخفة أحد السببين، وقياسًا على الأعجمي، نحو: نوحٍ ولوطٍ^(٣).

وذهب الأخفش^(٤) والزجاج إلى وجوب المنع، قال الزجاج: "وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أو وسطها ساكن، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث، أو مخصوص به التأنيث؛ فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضًا، وينصرف في النكرة، وزعم سيبويه، والخليل، وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف، وأنتك إن شئت صرفت، وذلك نحو امرأة سميتها بـ عين، أو قدر، أو عنز فالاختيار ألا تصرف في المعرفة، وكذلك إن كان اسمًا يغلب عليه التأنيث نحو: هند، ودعد، وجمل فالاختيار أن تقول: رأيت دعدًا يا هذا، ... أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه، فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط، وكان

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٦٤، ومعاني القرآن وإعراجه: ٢/ ١٨٥،
والزاهر في معاني كلمات الناس: ٥١، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ١/
٥٤.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٤٤٥، والحامسة البصرية: ٢/ ٢٠٠
برواية: وأبكي على دعد إذا بنت عن دعد، وبلا نسبة في تمهيد القواعد: ٨/ ٤٠١٠.
(٣) ينظر الإيضاح العضدي للفارسي: ٢٩٨، واللحمة في شرح الملح: ٢/ ٧٥٩،
والنصريح: ٢/ ٣٣٢.

(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٠٨، والارتشاف: ٢/ ٨٧٨.

مؤثناً خف فَصْرَف، قال أبو إسحاق: وهذا خطأ، لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، ... فأما ترك الصرف فجيد، وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار" (١).

فهذا صريح في أنه يوجب المنع، ولا يجيز الصرف إلا في الضرورة فقط؛ وذلك لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان من الصرف، وما سمع صرفه فهو للضرورة، فكل ما لا يجوز صرفه في الاختيار يجوز صرفه في الشعر، قال ابن مالك:

ولا اضطرارٍ أو تناسبٍ صُرْفَ ذو المنع، والمصروف قد لا يَنْصَرِفُ

تعقيب:

نسب الرضي إلى سيبويه، والمبرد وجوب المنع من الصرف، قال: "وإن سميت به . يعني نحو "هند" مؤثناً حقيقياً أو غيره، فالزجاج، وسيبويه، والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤثناً بالوضعين: اللغوي، والعلمي، فظهر فيه أمر التأنيث" (٢)، وهو مخالف لما ورد عنهما.

ويظهر لي أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الأمرين؛ لورود السماع به، قال ابن جني في باب الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد: "...وقال:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ولم يصرف، وأجود اللغتين ترك الصرف" (٣).

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٩، ٥٠ .

(٢) ينظر شرح الكافية: ١ / ١٣٥ .

(٣) ينظر الخصائص: ٣ / ٣١٤، ٣١٦ .

وقد جعل ابن يعيش الصرف القياس، فقال: "ومثله قول الآخر:
أَلَا حَبْدًا هِنْدًا، وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ ... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ
فصرف "هندًا" في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة؛
لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت، والقياسُ الصرف؛ لأنَّ مُرَاعَاةَ اللَّفْظِ
فيما لا ينصرف هو الباب"^(١).

المسألة الحادية عشرة: ترخيم الاسم المختوم بالهاء مرتين

قال ابن جني: "باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد.
... وقال:

أَنْكَ يَا مَعَاوِيَا بْنِ الْأَفْضَلِ^(٢)

قال صاحب الكتاب: أراد. يا معاوية فرخمه على يا حارُّ فصار يا معاوي،
ثم رَخَّمَهُ ثَانِيًا عَلَى قَوْلِكَ: يَا حَارِ، فَصَارَ: يَا مَعَاوِيَا؛ كَمَا تَرَى. أَفَلَا تَرَاهُ كَيْفَ
جَمَعَ بَيْنَ التَّرْخِيمَيْنِ: أَحَدَهُمَا: عَلَى يَا حَارُّ، وَهُوَ الضَّعِيفُ، وَالْآخَرُ عَلَى يَا حَارِ،
وَهُوَ الْقَوِيُّ"^(٣).

الدراسة:

جمع الشاعر في البيت السابق بين ترخيم الاسم "معاوية" مرتين، فرخمه
أولاً على "حارُّ" على لغة من لم ينو المحذوف فصار: يا معاوي، ثم رَخَّمَهُ ثَانِيًا

(١) شرح المفصل: ١ / ١٩٤.

(٢) من الرجز للعجاج في ديوانه: ٤٨، والكتاب: ٢ / ٢٥٠، والمستوفى لابن الفرخان:

٣٤١ / ١، وبلا نسبة في الخزانة: ٢ / ٣٧٨.

والمعنى: لقد رأى الراعون رأياً صحيحاً غير باطل أنك ابن أفضل الناس.

(٣) الخصائص: ٣ / ٣١٤. ٣١٧.

على قولك: يا حار، على لغة من نوى رد المحذوف فصار: يا معاو. ومذهب سيبويه أن المرخم بحذف التاء يجوز أن يرخم ثانيًا بحذف ما قبل التاء، وذلك على لغة من لم يراع المحذوف، قال سيبويه: "واعلم أن ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاء أكثر؛ من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره. وهو على ذلك عربي، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه، قال العجاج:

فقد رأى الراعونَ غيرَ البُطلِ ... أنك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضلِ

يريد. يا مُعاوية^(١)، ومنه قول الشاعر:

أحارِ بنَ بدرٍ قد وليتَ إمارةً ... فكنْ جُردًا ممن يخون ويسرقُ^(٢)
فرخم "أحارث" أولاً بحذف الهاء على لغة من لم ينو المحذوف، ثم رخمه ثانيًا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف، وقول زميل بن الحارث:
يا أرط إنك فاعل ما قلتَهُ والمرءُ يستحيي إذا لم يصدق^(٣)
حيث أراد. يا أرطاة، فرخمه أولاً بحذف التاء على لغة من لم ينو رد

(١) الكتاب: ٢/ ٢٥٠، ٢٥١ .

(٢) البيت من بحر الطويل لأبي الأسود في ديوانه: ١٧٧، والعقد الفريد: ٢/ ٣٧٤، ولأنس بن زنيم في المقاصد النحوية: ٤/ ١٧٧١، ولأنس بن أبي إياس في الكامل للمبرد: ١/ ٢٥٠، ٢٥١ .

المفردات: جردًا . بضم الجيم وفتح الراء . ضرب من الفأر، ويجمع على جردان، والشاعر يخاطب به الحارث بن بدر الغداني حين ولاه عبيد الله بن زياد سرق إحدى كور الأهواز .
(٣) البيت من الكامل، وهو للشاعر في تمهيد القواعد: ٧/ ٣٦٦٠، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٧٧٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣/ ٦٨ .

المحذوف، ورخمه ثانيًا بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف.

ومذهب عامة النحويين^(١) أن ما رخم بحذف الهاء لا يجوز أن يرخم بعد ذلك، وإن كان قابلاً للترخيم لو لم تدخل الهاء، فلا يجوز أن تقول في "فاطمة": يا فاطم، ولا في "مروانة": يا مروا، إذا سميت بها ولا ما أشبه ذلك؛ بل يكتفى بحذف الهاء، قلّت الحروف أو كثرت، كان ما قبل الهاء زائدًا أولاً، وما جاء من ذلك نحو: يا معاويا حملة سيبويه والفراء على أنه رخم بعد حذف الهاء، وأن "يا" نداء ثانٍ، لأنه لو كانت الياء من تمام الاسم لم يصلح نعته؛ إذ المرخم لا ينعت. وأجاز الفراء حذف ما قبل الهاء إن كان زائدًا، فيجوز عنده في "مروانة" يا مرو، وفي "مرجانة" يا مرج، والسمع بذلك معدوم^(٢).

تعقيب:

يظهر أن الراجح ما ذكره أبو حيان من جواز حذف التاء فقط، وجواز حذفها مع ما قبلها؛ حيث قال بعد أن فصل الكلام في المسألة، حيث قال: "... ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه وجهان: أحدهما: حذف التاء وهو الكثير، والأقل حذفها بما قبلها كالحذف من "منصور" لكان قولاً، وتقدير أن الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم أولاً، ثم نوى الترخيم ثانيًا في الكلمة الواحدة حالة النطق، يحتاج إلى وحي يسفر عن هذا التقدير"^(٣).

(١) ينظر المقاصد الشافية: ٥/ ٤١١، ٤١٠.

(٢) ينظر الارتشاف: ٥/ ٢٢٤٢، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٣٣، والمقاصد الشافية: ٥/ ٤١٠، ٤١١.

(٣) الارتشاف: ٥/ ٢٢٤٣.

المبحث الثاني

الجمع بين اللغتين في الصرف

المسألة الأولى: جمع "أم" على "أمهات وأمات"

قال ابن يعيش: "والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف؛ لبيان الحركة أو حرف المد في نحو: كتابيه، وثمه، ووازيده، وواغلاماه، وواغلامهوه، وانقطاع ظهرهيه، وغير مطردة في جمع "أم"، وقد جاء بغير هاء، وقد جمع اللغتين من قال:

إذا الأمهاتُ قَبِحْنَ الوجوه ... فَرَجَّتِ الظَّلَامُ بِأَمَاتِكَا (١) (٢).

الدراسة:

اجتمع في قول الشاعر السابق لغتان: جمع "أم" على "أمهات وأمات"، وهو ما أشار إليه الخليل، والزمخشري، وابن مالك، والمالقي، وأبو الفداء (٣)،

(١) البيت من بحر المتقارب لمروان بن الحكم في شرح شواهد الشافية للبيدادي: ٤ / ٣٠٨،

وبلا نسبة في سر الصناعة: ٢ / ٢١٦، والتصريح: ٢ / ٦٧٦.

المفردات: قبحن الوجوه: يقال: قبحه يقبحه بفتح العين فيهما أخزاه وشوّهه، فرجت الظلام: كشفته،

والشاعر يصف أمهات المخاطب بنقاء الأعراض، بينما أمهات آخر يقبحن وجوه أولادهن عند الناس بفجورهن.

(٢) المفصل: ٥٠٣.

(٣) ينظر كتاب العين: ٤٣٤ / ٨، والمفصل: ٥٠٣، ووصف المباني للمالقي: ٤٠١، والكناش

في النحو والتصريف لأبي الفداء: ٢ / ٢١٤.

وشرح التسهيل^(١).

وقياس "أم" أن لا يجمع بالألف والتاء لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كـ "عنز وعناق"، لكنهم جمعوا بهما كما جمعوا سماء على سموات، وأرضاً على أرضات، والذي عليه جمهور النحويين^(٢) أن الهاء في أمهات زائدة، وهي بزنة فعلهات، قال الزجاج: "...والأصل في "أمهات" "أمات"، ولكن الهاء زيدت مؤكدة، كما زادوا هاء في قولهم: أهرقت الماء، وإنما أصله: أركت الماء"^(٣)، والدليل على زيادتها قولهم في المصدر منه: أمومة كما يقولون في العم: عمومة، ومفردها: أم وأمة، ولا يكاد يقال: أمهة، والغالب على أمة - بالتأنيث - أن تستعمل في النداء كقولهم: يا أمتي لا تفعلني^(٤).

واعترض ابن درستويه على زيادتها بأن وزن أمهات: فعلهات، والواحدة: "فعلهة"، وهذا بناء ليس له في كلام العرب نظير، ولا يجوز - أيضاً. أن تكون أمهة "فعلهة"؛ لأن أمهة ثانيها مضعف، و"فعلهة" ليس ثانيها مضعفاً، فإن ضعف عين "فعلهة" صارت على وزن: "فعلهة" بالتشديد، وهذا أقرب من الأول؛ لأنه ليس في كلام العرب هذا الوزن مع ثقله^(٥).

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٩٩/١، والتذييل: ٤٤/٢، وتمهيد القواعد: ٣٩٣/١، وتعليق الفرائد: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر المنصف لابن جني: ٢٦/١، ورسائل في اللغة لابن السيد: ٢٦٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢١٤.

(٤) ينظر شرح التصريف للثمانيني: ٢٧٩، ورفص المبانى: ٤٠١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٨ / ١، والتذييل: ٤٤ / ٢.

(٥) ينظر تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ٢٠٢، ٢٠٣.

وقد أجاز الخليل^(١) والنحاس أن تكون الهاء أصلاً؛ قال النحاس عن كلمة "أمهات" عند قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾^(٢) .. وأمّهات جمع أمّهة، وقيل: الهاء زائدة كما زيدت في أهرقت^(٣)، وقد ورد المفرد في قول قصي ابن كلاب:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي^(٤)

ويؤيد ذلك أيضاً: "تَأَمَّهْتُ أُمَّاً"^(٥)، فتأمّهتُ: "تَفَعَّلْتُ" بمنزلة "تَبَهَّهْتُ"، بمعنى اتخذت أماً، ثم حذف الهاء فبقي "أم"، ووزنه "فُع"، ويكون وزنه "فُعَلَّة" بمنزلة "أُبُهَّة".

وقد نسب ابن جني إلى ابن السراج أنه يقول بأصالة التاء، فقال: "... وأجاز أبو بكر في قول من قال: "أمّهة" في الواحد أن تكون الهاء أصلية، وتكون "فُعَلَّة"، فهي في هذا القول الذي أجازه أبو بكر بمنزلة: "تُرّهة"

(١) ينظر كتاب العين: ٨ / ٤٣٤ .

(٢) من الآية: ٧٨ في سورة النحل.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢٥٧، وينظر: ١ / ٢٠٧ .

(٤) من الرجز للشاعر في شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٩٩، والخزانة: ٧ / ٣٧٩، وبلا نسبة في الهمع: ١ / ٨٦ .

المفردات: أمهتي، أي: أمي، خندف - بكسر الخاء والذال وسكون النون - وهي أم مدركة زوجة إلياس واسمها ليلى بنت حلوان، واشتقاق خندف من الخندفة، وهو مشي فيه سرعة وتقارب خطأ، وإلياس هو ابن مضر بن نزار، والشاعر يفخر بشجاعته وبأصله في العرب ..

(٥) ينظر سر الصناعة: ٢ / ٢١٦، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: ١٤٩، وشرح وشرح الأشموني: ٤ / ٧٠ .

و"أبْهَةٌ"^(١)، وتبعه في هذه النسبة كثير من النحويين^(٢)، وما في الأصول يخالف هذه النسبة، قال: "فَأَمَّا "أُمَهَاتٌ" فَوَزْنُهَا "فُعْلَهَاتٌ" يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أُمَّ وَأُمَهَاتٌ، فَيَجِيئُونَ فِي الْجَمْعِ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْوَاحِدِ. وَقَدْ حَكَى الْأَخْفَشُ عَلَى جِهَةِ الشَّدُوذِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: "أُمَّهَةٌ" فَإِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا فَإِنَّهُ جَعَلَهَا "فُعْلَةً" وَالْحَقُّهَا بِ"جُحْدَبٍ"^(٣)، وَمَنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِ"جُحْدَبٍ" وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ أَنَّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ "فُعْلَةً" وَجَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: "أُمَّهَةٌ" فُعْلَهَةٌ، كَمَا قَالَ: إِنَّ "جُحْدَبًا" فُنُعْلٌ، وَلَمْ يَقُلْ: فُعْلٌ"^(٤).

ويُرد القول بأصلاتها بأن قولهم: "أُمَّهَةٌ" قليل شاذ، و"تَأْمَهَتْ أُمَّ" أقل منه، وكون الهاء زائدة أرجح؛ لأن دعوى الزيادة أسهل من دعوى الحذف^(٥). وهناك قول ثالث يرى أنهما لغتان، وليست إحداها أصلاً للأخرى، والأكثر في الناس "أمهات"، وهو ما عليه لغة القرآن الكريم، وقد جاءت "الأمهات" في البهائم، وذلك قليل جداً^(٦)، ومنه قول ذي الرمة:

(١) سر الصناعة: ٢/ ٢١٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٣٤٢، وشرح الشافية للرضي: ٤/ ٣٠٢، والارتشاف: ١/ ٢١٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥٤٧، وشرح الأشموني: ٤/ ٧٠، والتصريح: ٢/ ٦٧٧.

(٣) الجحذب: دابة مثل الحرياء، أو الجمل الضخم، أو عظيم الجسم عريض الصدر. ينظر المنتخب من كلام العرب لكراع النمل: ١٦٥، ومعجم ديوان الأدب للفارابي: ٢/ ٤٦، ومقاييس اللغة لابن فارس: ١/ ٥١٣.

(٤) الأصول: ٣/ ٣٣٦.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٣٤٣.

(٦) ينظر المقتضب: ٣/ ١٦٩، والممتع: ١٤٨.

سوى ما أصاب الذئب منه وسرّبة... ترجّع فيها أمهات الجوازل^(١)

والجوزل: فرخ الحمام، وقول الآخر:

قوال معروفٍ وفَعَالِهِ ... عقّارٍ مثنى أمهات الرباع^(٢)

فاستعملها في الإبل.

والأكثر في البهائم "أمات" كقول حميد بن ثور:

وأما إطلاء صغار كأنها... دمالجٌ يجلوها لينفقَ بائع^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ١٣٤٦/٢، برواية: أطافت به من

أمهات الجوازل، وكتاب العين: ٧/ ٢٤٨، والكامل في اللغة والأدب: ٢/ ١٦٩، وشرح

ديوان المتنبي للعسكري: ١/ ٢٠٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ٢/ ١١٧٦.

المفردات: السربة: القطعة من الخيل والظباء وحمر الوحش، أمهات الجوازل: هي القطا

والحمام وأنواعها، والجوازل: فراخها، الواحد جوزل، يريد: شرين بما أبقيت من ماء

آجن، سوى ما أصاب ما أصاب الذئب منه.

(٢) البيت من بحر السريع، وهو للسفاح بن بكير اليربوعي في المفضليات للمفضل

الضبي: ٣٢١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٥٦، والخزانة: ٦/ ٩٦، وبلا نسبة في

البدیع في علم العربية: ٢/ ٦٦٠، وقد روي البيت هكذا: أمات الرباع الرّباع. في معاني

القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٥، وعليه فلا شاهد فيه.

لمفردات: العقّار: النخار: ومثنى: أي واحدة بعد أخرى، والرباع بالكسر جمع ربّع بضم

ففتح، وهو ما ينتج في أول نتاج الإبل، وخصّ أمهات الرباع؛ لأنها عزيزة، والشاعر

يصف فارساً بأنه لا يقول إلا أحسن القول ولا يفعل إلا أحسن الفعل، وهو جواد كثيراً ما

ينحر كرام نوقه.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٩٩، وتمهيد

القواعد: ١/ ٣٩٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في التذييل: ٢/ ٤٥.

المفردات: أطلاء: جمع طلا، وهو الولد من ذوات الخف والظلف، الدمالج: جمع دملج،

وهو ما يوضع في العضد من الحلي، يجلوها: يظهرها. ينفق: يدفع.

فالشاعر يصف سرِّياً من البهائم الكبار والصغار.
وقد يرد "أمات" في الأناسي كقول كلثوم بن عياض:
حماة الضيم آباءً كرام ... وأماتٌ فأنجدَ واستغارا^(١)

تعقيب:

بعد عرض اللغتين يجمل ذكر الآتي:

١ - يظهر أن "أمهات، وأمات" لغتان واردتان عن العرب، وقد أجازهما كثير من اللغويين، كابن درستويه، وابن جني، وغيرهما^(٢)، ولا حاجة إلى دعوى حذف ولا زيادة^(٣).

٢ - أن في "أم" لغات يحسن ذكرها لترتب أحكام صرفية عليها:

أ - "أم" بضم الهمزة، وهي أفصح اللغات.

ب - "إم" بكسر الهمزة.

ج - "أمة" بضم الهمزة، مع تاء التانيث.

د - "أمهة" بضم الهمزة، وفتح الميم، مع الهاء وتاء التانيث.

هـ - "أمهة" بضم الهمزة والميم، مع الهاء وتاء التانيث^(٤).

فمن قال: إن أصل "أم": "أمهة"، فإن جمعها على "أمهات" قياس؛ لأن مفرداها، اسم جنس مختوم بالتاء، فيجوز جمعها جمع مؤنث سالماً.

(١) البيت من بحر الوافر لكلثوم بن عياض في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٩٩، وتمهيد القواعد: ١/ ٣٩٣، وبلا نسبة في التذييل: ٢/ ٤٤.

المفردات: الضيم: الذل، أنجد: ارتفع. استغار: هبط، والشاعر يمدح صاحبه أمهات وآباء.

(٢) ينظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني: ٢٩.

(٣) ينظر المصباح المنير للفيروز أبادي: ١/ ٢٣.

(٤) ينظر المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي: ١٦٧، ١٦٨.

وجمعها على "أمات" . على هذا القول . شاذ؛ لحذف الهاء .
ومن قال: إن أصل المفرد "أم" أو "أمة"، فإن جمعها على "أمات" قياس؛
لأن مفرداها اسم جنس مختوم بالتاء، أو مقدرة فيه؛ فيجوز جمعها جمع مؤنث
سالماً .

وأما جمعها على "أمهات" . على هذا القول . فشاذ بزيادة الهاء .
ومن قال: إن ذلك لغات؛ فلا شذوذ ألبتة؛ لأن لغات العرب كلها حجة^(١) .

المسألة الثانية: جمع وإفراد المثني في المعنى المضاف إلى متضمنه

قال الزجاج عند قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢) : "... وحقيقة هذا الباب أن كل ما كان في الشيء منه واحد لم يثن، ولفظ به على لفظ الجمع؛ لأن الإضافة تُبينه، فإذا قُلْتَ: أَشْبَعْتَ بطونهما علم أن للاثنين بطنين فقط، وأصل التثنية الجمع؛ لأنك إذا ثنيت الواحد فقد جمعت واحداً إلى واحدٍ، وكان الأصل أن يقال: اثنا رجال، ولكن "رجلان" يدل على جنس الشيء وعدده، فالتثنية يُحتاج إليها للاختصار، فإذا لم يكن اختصار رُدَّ الشيء إلى أصله، وأصله الجمع .

فإذا قلت: "قلوبهما" فالتثنية في "هما" قد أغنتك عن تثنية "قلب" فصار الاختصار وهنا ترك تثنية قلب، وإن ثني ما كان في الشيء منه واحد فذلك جائز عند النحويين، قال الشاعر:

(١) مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعاً ودراسة

لإبراهيم صمب انجاي: ٦٦٣ .

(٢) من الآية: ٤ في سورة التحريم .

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسِينِ^(١)

فجاءَ بالتثنيةِ والجمعِ في بيت واحد^(٢).

الدراسة:

ذكر الزجاج أن الشاعر قد جمع بين تثنية المثني في المعنى المضاف إلى متضمنه "ظهرهما" وجمعه "ظهور الترسين"، وهو ما أشار إليه السيرافي، وعلي بن فضال المجاشعي، وابن الشجري، وابن الأثير، والعكبري، وابن الحاجب، والرضي، وابن مالك، وأبو حيان، والبغدادي^(٣)، وقد ذكر النحويون أن

(١) شطر من بحر السريع، وقبله: ومهمَّهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ، قال البغدادي: "وهي من بحر السريع، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز كما توهمه بعضهم" الخزانة: ٢/ ٣١٣، إلا أن العجيب أنه جاء بعد ذلك وذكر أنه من الرجز. ينظر الخزانة: ٧/ ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٧٢، وهو لهما بن قحافة في الكتاب: ٣/ ٦٢٢، وأمالى ابن الشجري: ١/ ١٦، ٢/ ٤٩٦، ولخظام المجاشعي في الكتاب: ٢/ ٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٢١١، ولهما في المقاصد النحوية: ٤/ ١٥٧٩، وللعجاج في روح المعاني: ٨/ ٥٨٩، وبلا نسبة في شرح الشافعية للرضي: ١/ ١٩٤، وشرح ابن الناظم: ٣٥٨، قال البغدادي: "والصحيح أن هذين البيتين من رجز لخظام المجاشعي، وهو شاعر إسلامي لا لهما بن قحافة" الخزانة: ٧/ ٥٤٨. المفردات: مهمة: الصحراء المقفرة، قذفين: البعيد من الأرض، مرتين: مثني مرت وهي أرض لا ماء فيها ولا نبات، ظهرهما: ما ارتفع منهما، الترسين: مثني ترس - بضم فسكون - من أدوات الحرب ينقى به الضرب، والشاعر يصف نفسه بالحنق والمهارة والعرب تفتخر بمعرفة الطرق وتعتبر الجاهل بها.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٣.

(٣) ينظر شرح الكتاب: ٢/ ٣٧٨، ٤/ ٣٦٥، والنكت في القرآن الكريم للمجاشعي: ٥٠٢،

وأمالى

ما كان ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب، فإنك إذا ضمنت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الجمع^(١)، وهو الأكثر، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢)، وقالت العرب: قطعت رؤوس الكبشين، وتقول: ما أحسن رؤوسهما، ورأيت ظهوركما، وحيا الله وجوهكما، قال سيبويه: ... وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوههما؟ فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء^(٣).

وإنما عبروا بالجمع، والمراد التثنية من حيث إن التثنية جمع في الحقيقة؛ ولأنه مما لا يُلبس ولا يُشكّل؛ لأنه قد علم أنّ الواحد لا يكون له إلا رأس واحد، أو قلب واحد، فأرادوا الفصل بين النوعين، فشبّهوا هذا النوع بقولهم: "نحن فعلنا"، وإن كانا اثنين في التعبير عنهما بلفظ الجمع.

وقد وُصف الجمع بأنه الأكثر، والمختار، والفصيح، والأفصح، والجيد،

ابن الشجري: ٢/ ٤٩٦، والبديع: ١١٣/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن للأبناي: ١/ ٤٣٦، وأمالى القرآن الكريم: ١/ ٤٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٦١، وشواهد التوضيح لابن مالك: ٦١، والتذييل: ٢/ ٧٠، والخزانة: ٧/ ٥٤٤.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٢١٠، ٢١١.

(٢) من الآية: ٤ في سورة التحريم.

(٣) الكتاب: ٢/ ٤٨، وينظر: ٣/ ٦٢١، ٦٢٢.

والأجود، والأحسن، والوجه^(١).

وعلة ترجيح الجمع عند البصريين على ما سواه أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، إذ بينهما اتصال من جهة المعنى، ولما كان لفظ الجمع قد يعبر به عن الاثنين كرهوا هنا تثنيتهما، فاخترتا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثر التبس، لو قلت: قطعت آذان الزيدين . تريد أدنيهما . لم يجز لأجل الالتباس^(٢).

وذكر الفراء أن الجمع إنما اختير على التثنية لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين؛ فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية^(٣).

والوجه الثاني: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ^(٤)، قال سيبويه: "...وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء، زعم يونس أن رؤبة كان يقول: ما أحسن رأسيهما"^(٥)، وتقول: ما أسلم قلبيهما، وقبلت رأسيهما، وغطيت بطنيهما، وعرفت ظهريكما، وحيّا الله وجهيكما، وقال الفرزدق:

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٣٦٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٥٧٦/٢، وأمالي ابن الشجري: ١/١٦، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٧٨٩، والتذييل: ٢/٧٠، والدر المصون: ٤/٢٦٢، والمقاصد النحوية: ٤/١٥٨٠، والخزانة: ٧/٥٣٩.

(٢) ينظر التذييل: ٢/٦٧، ٦٨.

(٣) معاني القرآن: ١/٣٠٧.

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٣٦٤، وأمالي ابن الشجري: ١/١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢١١.

(٥) الكتاب: ٢/٤٨.

- هما نفثا في في من فمويهما ... على النابح العاوي أشد رجما^(١)
وقال أيضا:
بما في فؤادينا من الهَمِّ والهوى ... فيبراً منهاضُ الفؤادِ المُشعَفُ^(٢)
وقال أبو ذؤيب:
فتخالسا نفسيهما بنوافذ ... كنوافذِ العُبطِ التي لا ترقع^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٥٤١/٢، برواية: "هما تفلأ"، والجمل في النحو للخليل: ٢٤٠، وتعليق الفراند: ١/٢٨٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/١٥٨، وشرح التصريف للثمانيني: ٣٤٥.

المفردات: نفثا: ألقيا على لساني، العاوي: النابح وأراد به من يتعرض للهجو والسب له من الشعراء، وأصله في الكلب، الرجام: مصدر راجمه بالحجارة أي راماه، والمعنى: أن إبليس وأعدائه أعوا الناس ومن هؤلاء الفرزدق.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ١١٦/٢، برواية "المسقف" بدل "المشعف"، والكتاب: ٢/٤٨، والخزانة: ٧/٥٣٩، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢١١.

لمفردات: المنهاض الذي قد كسر بعد الجبر، والمشعَفُ: الذي شغفه الحُبُّ، والشاعر يرجو أن تسمح الظروف له، ولحبيبته أن يبوح كلُّ منهما إلى الآخر بما يكنه لصاحبه من نوازع الهوى والهيام، فيزأب ما ألم بقلبيهما من انكسار.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو للشاعر في ديوان الهذليين: ٤٠/١، ومعاني القرآن للفرأء: ١/٣٠٧، وبلا نسبة في "ليس في كلام العرب" لابن خالويه: ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٧٨٧.

لمفردات: تخالسا: جعل كل منهما يختلس صاحبه بالطعن، والضمير يعود إلى الشجاعين اللذين يتحدث عنهما الشاعر قبل هذا البيت، النوافذ: جمع نافذة، وهي الطعنة تنفذ حتى يكون لها رأسان، عبط: جمع عبيط، وأصل العبط شق الجلد الصحيح، والشاعر يصف فارسين يتنازلان.

وقد وصف ابن الحاجب التثنية بأنها الأصل المرفوض، ووصفها العيني أنها مرجوحة^(١).

والوجه الثالث: الأفراد^(٢)، نحو قولك: ما أحسن رأسهما، وضربتُ ظَهْرَ الزَيْدَيْنِ؛ وذلك لوضوح المعنى، وأمن اللبس إذ كلُّ واحد له شيءٌ واحدٌ من هذا النوع، فلا يُشكَل، فأتى بلفظ الأفراد، وكراهة الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، كما أن المفرد أخف من الجمع، ومن ذلك قراءة الحسن ومجاهد قوله تعالى: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِمِهِمَا﴾^(٣) ﴿سَوَاتِمَهُمَا﴾ بالأفراد^(٤)، وتسهيل الهمزة بإبدالها واوًا، وإدغام الواو فيها، وفي الحديث من قول الراوي: "وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَدْنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا"^(٥)، وقال الفرزدق: كَانَهُ وَجْهٌ تُرْكِيَيْنِ قَدْ غَضِبَا ... مُسْتَهْدَفٌ لَطْعَانٍ غَيْرِ مُنْجَرٍ^(٦)

(١) ينظر الأمالي: ١/٤١٦، ٤١٧، والمقاصد النحوية: ٤/١٥٨٠.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢١٢، والتذييل: ٢/٧٠.

(٣) من الآية: ٢٠ في سورة الأعراف.

(٤) تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ٤٢، والمحزر الوجيز: ٢/٣٨٤، والبحر المحيط: ٥/٢٥.

(٥) الحديث في مسند أحمد: ٢٨/٤٢٥، رقم الحديث: ١٧١٨٨، وسنن الدار قطني: ١/١٤٨، كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ مَا رُوِيَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالْبَدَاءَةِ بِهِمَا أَوَّلَ الْوُضُوءِ.

(٦) البيت من بحر البسيط، وهو للشاعر في التذكرة الحمدونية لابن حمدون البغدادي: ٥/٤٤٠، والخزانة: ٧/٥٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعراجه: ١/٨٣.

أراد وجها تركيبين، وقال الآخر:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْنَمِي ... سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا^(١)
قال أبو حيان عن الأفراد: "وذلك قليل جداً، لا ينبغي أن يقاس عليه"^(٢).

تعقيب:

تبين من دراسة الجمع بين اللغتين أمران:

- الأول: أن الأكثر الجمع ثم التثنية ثم الأفراد، وقد ذهب ابن مالك وولده وابن الضائع^(٣) إلى أن الأفراد أولى من التثنية، واحتجوا بما يلي:
 - أن المفرد أخف من المثني، والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو أكلت رأس الكبشين إلى أن معنى الأفراد مقصود.
 - أن الأفراد قد جاء في الكلام الفصيح دون ضرورة، ولم يأت لفظ التثنية إلا في شعر، أو في كلام نادر كقولهم: ضربت رأسيهما.والذي ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه خلاف ما استقر عليه النحويون من أن الأفضح الجمع ثم التثنية، قال أبو حيان: "...وقد عقد الأخفش باباً في

والبيت من قصيدة هجا بها الفرزدق جريراً، يتهم به، وقد أفحش في الهجاء.

(١) البيت من بحر الطويل لتوبة بن الحمير في ديوانه: ٣٧، برواية "إلا اتعمى" بدل "ترنمي"، وأمالي القالي: ٨٨/١، ١٣١، وشرح شواهد المغني: ١/ ١٩٤، وللشماخ في ملحقات ديوانه: ٤٤٠، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٥٧٦، وبلا نسبة في المقاصد الشافية: ٢/ ٥٦٥. المفردات: ترنمي: رجّعي صوتك، الغرّ: جمع غرّاء، وهي البيضاء، والغوادي: جمع غادية، وهي السحابة التي تنشأ صباحاً.

(٢) التذييل: ٢/ ٧٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ١/ ١٠٦، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٨٧، وشرح ابن الناظم: ٣٥٧، واللمحة في شرح الملحّة: ٢/ ٧٠٦.

كتابه "النسخة الوسطى"^(١) فذكر الجمع، ومثل بقوله: ما أحسن وجوههما، وبغير ذلك. ثم قال: وقد يجوز هذا أن يكون اثنين... ، ولم يذكر الأفراد، ولا تعرض له، فدل ذلك على أنه لا يجوز عنده وكذا فعل سيبويه^(٢)...، وإذا كان الأصل التثنية لكن عدل إلى الجمع كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، ولاشترك الجمع والتثنية في معنى الاجتماع، فكيف يكون المفرد الذي لم يشارك التثنية في معنى الاجتماع أولى من التثنية التي دلالتها على ما وضعت عليه هو بجهة الحقيقة، ودلالة المفرد على التثنية هو بجهة المجاز؟ بل كان القياس يقتضي أن لا يدل على التثنية إلا باللفظ الذي وضع لها، ولكن لما عدل إلى المجاز لمرجح كان أقرب المجازين إلى التثنية أولى من بعدهما"^(٣).

والثاني: أن الجمع يجوز استعماله فيما ليس من خلق الإنسان، وذلك نحو قولك: خليتما نساءكما . وأنت تُريدُ امرأتين . ولبستما قمصكما، ومد الله في أعماركما، ونسأ الله في آجالكما، ومثله قول العرب: ضعا رجالكما^(٤).

المسألة الثالثة: جمع "ريح" على "رياح"، و"أرواح"

(١) كتاب للأخفش، ذكره الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين: ١١٤، والفيروز آبادي في

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٧٧.

(٢) ينظر الكتاب: ٦٢١/٣، ٦٢٣.

(٣) ينظر التذييل: ٧١ / ٢ / ٧٣.

(٤) ينظر الكتاب: ٤٩ / ٢، و معاني القرآن للفراء / ١ / ٣٠٧، وأمالى ابن الشجري: ١ / ١٦،

وشرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ٢١٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٦١.

قال العوتبي الصحاري^(١): "وأصل الريح: رِيوح، فأسقطوا الواو، وقالوا: رِيح، وقد تجمع "أرواحاً" على الأصل، و"رياحاً" على القلب، قال الصمة بن عبد الله القشيري:

وَكَانَتْ رِيَاخٌ تَحْمِلُ الْحَاجَّ بَيْنَنَا ... فَقَدْ عَمِيَتْ أَرْوَاحٌ رِيًّا وَصَمَّتْ^(٢)
فجاء باللغتين جميعاً"^(٣).

الدراسة:

جمع الشاعر في البيت السابق بين جمع "ريح" على "رياح"، و"أرواح". قال سيبويه: "...وقالوا في فعلٍ من بنات الواو: رِيحٌ وأرواحٌ ورياحٌ، ونظيره أَبَارٌ وبيَارٌ"^(٤)، وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ ثَوْبٍ وَحَوْضٍ: ثِيَابٌ وَحِيَاضٌ، فَإِذَا جَمَعُوهُمَا عَلَى "أَفْعَالٍ" قَالُوا: أَثْوَابٌ وَأَحْوَاضٌ^(٥)، وكلمة "ريح" واوية العين في الأصل "رِيحٌ"، بدليل جمعها على "أرواح"؛ وهو جمع قلة، قال الفارسي: "...فصحت لأنه لا شيء فيه يوجب الإعلال؛ ألا ترى أن الفتحة لا توجب إعلال

(١) هو أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري العوتبي، نسبة إلى عوتب بلد من أعمال "صحار" إلى جهة الشرق منها، من كتبه في الحكم والأمثال، ومحكم الخطابة في الخطب والرسائل، وتوفي في النصف الأول من القرن السادس.

تنظر ترجمته في كتاب الأنساب للعوتبي الصحاري: ٩/١، وإتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان للشيخ سيف بن حمود بن حامد البطاشي: ٢٧٣/١.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لطارق بن نابي في الحماسة البصرية: ٢/ ١٤٤ برواية: "... فقد بخلت تلك الرياح وضنت".

(٣) الإبانة في اللغة العربية للعوتبي الصحاري: ١/ ٢٥٩.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥٩٢.

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري: ٤٨.

هذه الواو في نحو: قوم، وقول، وعون؟^(١) ، قال ذو الرمة:
إِذَا هَبَّتِ الْأَرْوَاحُ مِنْ نَحْوِ جَانِبٍ ... بِهِ أَلٌ مِيٍّ هَاجَ قَلْبِي هَبُّبُهَا^(٢)
وقال حميد بن ثور الهلالي:

تلوم وَلَوْ كَانَ ابْنُهَا فَرِحَتْ بِهِ ... إِذَا هَبَّ أَرْوَاحَ الشِّتَاءِ الزَّعَازِعِ^(٣)

وتجمع على "رياح" جمع كثرة، قال الفارسي: "...وأما في الجمع الكثير فـ
"رياح"، فانقلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها، وإذا كانت قد انقلبت في نحو:
ديمة وديم، وحيلة وحيل، فإن تنقلب في "رياح" أجدر لوقوع الألف بعدها،
والألف تشبه الياء، والياء إذا تأخرت عن الواو أوجب فيها الإعلال؛ فكذلك
الألف لشبهها بها"^(٤).

وعامة ما جاء في التنزيل على لفظ الرياح كقوله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَا
الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾^(٥)، وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾^(٦)،

(١) الحجة: ٤ / ٣٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٦٩٤ / ٢، والرسائل للجاحظ: ٤٠٥ / ٢،
والمخصص لابن سيده: ٤١٧ / ٢ برواية هاج شوقي جنوبيها، ودرة الغواص: ٤٨.

(٣) البيت من بحر الطويل للشاعر في ديوانه: ١٠٥، والمعاني الكبير في أبيات المعاني
لابن قتيبة: ١ / ١٩٥، برواية "قتعت" والحماسة البصرية: ٢ / ٣٣٩، والمقاصد النحوية: ١ /
٥٤٠.

(٤) الحجة: ٤ / ٣٢.

(٥) من الآية: ٢٢ في سورة الحجر.

(٦) من الآية: ٤٦ في سورة الروم.

وقوله جل في علاه: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾^(١).

ومما جاء في الشعر قول الربيع بن ضبُع الفزاري:

وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا^(٢)

وقول ذي الرمة:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ ... أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ^(٣)

تعقيب:

بعد إيراد الجمع بين اللغتين يحسن ذكر الآتي:

أولاً: أن جمع "ريح" على "رياح" أخف وأيسر على اللسان؛ لذا كثر وروده على "أرواح"، قال ابن جني: "...وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفتها؛ فهم لا يزالون تسبباً إليها، ونجشاً عنها"^(٤)، واستثارة لها، وتقرباً ما استطاعوا منها"^(٥).

(١) من الآية: ٩ في سورة فاطر.

(٢) البيت من بحر المنسرح، وهو للشاعر في الكتاب: ١ / ٨٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢ / ٧٩٥، وبلا نسبة في الجمل في النحو: ١٣٣، و التذييل: ٩ / ٣٧.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٢ / ٧٥٤، برواية "رويذا" بدل "مشين"، والكتاب: ١ / ٥٢، والمقاصد الشافية: ٣ / ٤٦٤، وبلا نسبة في المقتضب: ٤ / ١٩٧، والخصائص: ٢ / ٤١٩.

المفردات: اهتزت: مالت واضطربت، تسفहत من قولهم: تسفहत الرياح الغصون، إذا أمالتها وحركتها، النواسم: جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها، والشاعر يصف نسوة مشين في اهتزاز وتمایل، فهن يحاكين رماحاً مرت بها ريح فأمالتها.

(٤) أصل النَّجْشِ: البُحْثُ، وَهُوَ اسْتِخْرَاجُ الشَّيْءِ. ينظر تهذيب اللغة: ١٠ / ٢٨٨..

(٥) الخصائص: ١ / ٣٥٦.

ثانياً: أنه قد ورد جمع "ريح" على "أرياح"^(١)، فقلبت الواو ياء من دون موجب؛ ولذا عده اللغويون من الخطأ^(٢).

المسألة الرابعة: إثبات الياء وحذفها عند النسب إلى "فُعيل" صحيح اللام

قال ابن الوراق: "... فَأَمَّا هُذَلِيّ وَثَقْفِيّ، فَأَلْأَصْلُ: هُذَلِيّ وَثَقْفِيّ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا الْيَاءَ مِنْهُمَا اسْتِنْقَالاً لِلْكَسْرَةِ مَعَ الْيَاءِ، فَحَذَفْتَ الْيَاءَ فَبَقِيَ الْإِسْمُ عَلَى وَزْنِ نَمْرٍ، وَمَا كَانَ ثَانِيَهُ مَكْسُوراً، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَفْتَحُ فِي النَّسْبَةِ؛ كَرَاهَةِ الْكَسْرَاتِ وَالْيَاءَاتِ، فَيُقَالُ: نَمْرِي، وَكَذَلِكَ قَالُوا أَيْضًا: هُذَلِيّ، فَفَتَحُوا الذَّالَ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

بِكَلِّ قُرَيْشِيّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ ... سَرِيحٌ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ^(٣)

وَقَالَ آخِرُ فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَآخَرَتْ ... أَبَا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدٍ^(٤) " (١).

(١) ينظر الخصائص: ١/ ٣٥٦، والمحتسب: ١/ ٤٩.

(٢) ينظر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي: ٧٤، ودرة الغواص في أوهام الخواص: ٤٨.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٣٧، برواية: بكَلِّ قُرَيْشِيّ إِذَا مَا لَقِيْتَهُ، واللمع في العربية لابن جني: ٢٠٨ برواية: بحي قُرَيْشِيّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٧٦، والشاعر يصف نفسه بأنه يغدو مع كل قُرَيْشِيّ ذِي وَقَارٍ، كريم جواد يلبي من يدعوه مسرعاً.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف: ١/ ٢٨٧، والمفصل: ٢٦٤، وتوجيه اللمع: ٥٤٤.

المفردات: فاخرت: عارضت بالفخر، الغطارفة: جمع غطريف، وهو السيد الشريف، والنجد: جمع النجد والنجد، وهو الشجاع الماضي فيما يُعْجَزُ غيره، والمعنى: هي امرأة من هذيل

الدراسة:

أشار ابن الوراق إلى أن الشاعر في البيت السابق قد جمع بين إثبات الياء وحذفها عند النسب إلى "هُذَيْل"، وهو ما نبه عليه ابن الأثير^(٢)، وقد ذهب سيبويه إلى أن ما كان على وزن "فَعِيل" أو "فُعَيْل" ينسب إليه بحاله، ولا يحذف منه شيء، تقول في سعيد، ونمير، وعُقَيْل: سَعِيدِي، نَمِيرِي، عُقَيْلِي، قال سيبويه: "قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هُذَلِي، وفي فُقيم كنانة: فُقْمِي، وفي مُليح خزاعة: مَلْحِي، وفي ثَقَيْف: ثَقْفِي"^(٣).

وعلى ذلك فما جاء محذوف الياء فهو شاذ عند سيبويه، وقد ذهب الخليل^(٤) والمبرد إلى جواز الإثبات والحذف، قال المبرد: "واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه، وذلك قولك في النسب إلى سليم: سلمِي، وإلى ثَقَيْف: ثَقْفِي، وإلى قريش: قرشِي، وإثباتها

يكفيها أن تنتسب لأبيها الهذلي، لتكون قد غلبت من تعارضه بالفخر، فقومها سادة شرفاء، وشجعان لا يبارون.

(١) علل النحو: ٥٣٠، ٥٢٩.

(٢) البديع في علم العربية: ٢ / ١٩٦.

(٣) الكتاب: ٣ / ٣٣٥.

(٤) كتاب العين: ٥ / ٣٩.

كقولك في نمير: نميريّ، وقشيريّ، وقشيريّ، وعقيل: عقيليّ، وتميم: تميمي^(١)، وقد وافقهما السيرافي، فلم يعد الحذف شاذًا، قال: "وقد جاءت أسماء كثيرة غير ذلك كقولهم في قریش: قرشيّ، وفي سليم: سلميّ، وفي قريم: قرميّ، وهو يكثر حتى يخرج عندي من الشذوذ."^(٢)

تعقيب:

بعد دراسة الجمع بين اللغتين يجدر ذكر عدة أمور:

الأول: ذهب ابن جني إلى أن الحذف مما كان على "فَعِيل وفُعِيل" قليل، فقال: "وَرُبَمَا حَذَفَ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْإِسْبِيرَ، قَالُوا فِي ثَقِيفٍ: ثَقْفِي، وَفِي قُرَيْشٍ: قُرَشِي وَالْوَجْهَ قُرَيْشِي"^(٣)، وما قاله صحيح في "فَعِيل"، أما "فُعِيل" فالحذف منها قد جاء كثيرًا، فمما جاء غير ما سبق: حُنْمِيّ وَجُرْبِيّ: فِي حُنَيْمٍ وَجُرَيْبٍ وهما من هُدَيْلٍ، ومتجاوران بتهمة وَمَا يَدَانِيهَا^(٤)، ولذا لم يرتض أبو حيان تسوية المبرد بين "فَعِيل وفُعِيل"، وقال عنها: "ليست جيدة؛ إذ سمع الحذف من 'فُعِيل' كثيرًا، ولم يسمع من 'فَعِيل' إلا في بني ثَقِيفٍ، فلو فرق بينهما لكان أسعد في النظر"^(٥).

الثاني: أن الحكم بشذوذ حذف الياء من "فُعِيل" عند النسب فيه نظر؛

(١) المقتضب: ٣/ ١٣٣، ١٣٤.

(٢) شرح الكتاب: ٤/ ٩١.

(٣) اللع في العربية: ٢٠٨.

(٤) ينظر توضيح المقاصد: ٣/ ١٤٥٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠، والمخصص: ٤/

١٦٠.

(٥) الارتشاف: ٢/ ٦١٦.

لسببين:

أولهما: أن علة القائلين بجواز الحذف لاستثقال اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة في الوسط علة قوية، ولذا لو استفتى أحدنا لسانه أيهما أخف عليه: قرشي أم قريشي؟ لكانت الإجابة "قرشي" من دون تفكير.

والآخر: أن بعض النحويين قد أخرجوا هذا الحذف من الشذوذ، وقد تقدم ما قاله السيرافي، ويضاف إليه ما قاله الأعمش: "وهذا الباب كالخارج عن الشذوذ؛ لكثرة النسب إليه بحذف الياء"^(١)، قال ابن يعيش: "وهو لغة قوم من العرب بتهمامة وما يقرب منها، وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً"^(٢).
الثالث: أن أصحاب المعجمات قد أدلوا بدلهم في هذا الموضوع، فقد جعل الجوهري الأصل حذف الياء، والقليل الإثبات، يفهم هذا من قوله: " فكل من كان من أولاد النضر فهو قرشي، دون ولد كنانة ومن فوقه، وربما قالوا قريشي، وهو القياس"^(٣)، بل إن الأزهري قد جعل إثبات الياء ضرورة، قال: "والنسبة إلى قريش: قرشي، ويجوز للشاعر إذا اضطر أن يقول: قريشي"^(٤)، وهو ما أكده غير واحد من أصحاب المعجمات"^(٥).

رابعاً: قال ابن سيده: "وهذيل: قبيلة، النسب إليها: هذيلي، وهذلي

(١) النكت: ٥١٧ / ٢

(٢) شرح المفصل: ٤٧٦ / ٣

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية: ١٠١٦ / ٣

(٤) تهذيب اللغة: ٢٥٤ / ٨

(٥) ينظر المصباح المنير: ٤٩٧ / ٢، وتاج العروس: ٣٢٦ / ١٧

قياسي ونادر، والنادر فيه أكثر على أسنتهم^(١)، وهذا ظاهره التناقض؛ لأنه كيف يكون الشيء نادراً، ثم يوصف بأنه القياس، وعليه أكثر الكلام؟ والصحيح أنه لا تناقض فيه؛ لأن كون الشيء نادراً لا ينفي كونه قياساً، إذا كان كلٌّ أو أكثر ما جاء في ذلك الشيء، ويقصد - أيضاً - أن أكثر كلام العرب في النسبة إلى "هذيل: هذلي" بحذف الياء، ولا يقصد أن أكثر كلام العرب حذف الياء من "فُعيل" عموماً، وإلا لما كان إثباتها قياساً، كما قال الجمهور^(٢).

المسألة الخامسة: النسب إلى المركب الإسنادي

قال ابن سيده: "... ويُشَدّ.

وَمَا كُنْتُ كُنْتِيًّا وَمَا كُنْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتِيُّ وَعَاجِنٌ^(٣)
فَجَمَعَ اللَّغْتَيْنِ فِي الْبَيْتِ"^(٤).

الدراسة:

ذكر ابن سيده أن الشاعر قد جمع في البيت عند النسب إلى "كُنْتُ" بين زيادة نون الوقاية، فيقال: كنتني، وبين حذف هذه النون "كنتني"، ومن قال:

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٢٩٣.

(٢) مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين: ٦٢٣، ٦٢٢.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٢٨، وأسرار العربية: ٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣١١، و تمهيد القواعد: ٩/ ٤٧٣٥.

المفردات: الكنتني: الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا، والعاجن: الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتماداً تاماً كأنه يعجن.

(٤) تاج العروس: ٥/ ٧١.

"كُنْتِي"، فقد زاد النونَ مع ضمير الفاعل، كأنَّه حافظ على لفظ "كُنْتُ" فأدخل النون؛ ليسلم اللفظ من الكسر^(١)، ومن قال: "كُنْتِي"، فقد نسب إلى الجملة بأسرها "كُنْتُ"، لما اتصل الفاعل "التاء" بالفعل، صارا كالكلمة الواحدة، فجازت النسبةُ إليهما لذلك، وهذا أحدُ ما يدلُّ على شدَّة امتزاج الفاعل واختلاطه به، وقد أجازَه الجرمي^(٢)، وهو شاذ لأنه نسب إلى الجملة دون حذف^(٣).

وقياس النسب: "كُونِي"، بحذف تاء الفاعل، ثم النسب إلى "كُنْ"، وإعادة الواو التي هي عين الفعل؛ لتحرك النون بالكسر لاجتماعها مع ياء النسب^(٤)، قال سيبويه: "وسمنا من العرب من يقول: كوني، حيث أضافوا إلى كنت، وأخرج الواو حيث حرك النون"^(٥)، وقال ابن جني: "...ومن الأصول المستمرة أنك لو سميت رجلاً بجملة مركبة من فعل وفاعل، ثم أضفت إليه . أي: نسبت . لأوقعت الإضافة على الصدر، وحذفت الفاعل، وعلى ذلك قالوا في النسب إلى تأبط شرا: تأبطني، وفي قمت: قومي، حذفوا التاء، وحركت الميم بالكسرة التي تجتلبها ياء الإضافة، فلما تحركت رجعت الواو التي كانت سقطت لسكونها وسكون الميم، وتلك الواو عين الفعل من "قام"، فقلت: قومي، وكذا كان القياس أن تقول في كنت: كوني، تحذف التاء؛ لأنها الفاعل، وتحرك النون، فتزد الواو

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٧.

(٢) ينظر رأيه في شرح السيرافي: ٤/ ١٢٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٧، وتوضيح

المقاصد: ٣/ ١٤٥٨، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٥٣.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٥٣، والارتشاف: ٢/ ٦٠٠.

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٧٠، وتوضيح

المقاصد: ٣/ ١٤٥٧.

(٥) الكتاب: ٣/ ٣٧٧.

التي هي عين الفعل من "كنت" (١).

المسألة السادسة: الفعل المضارع المضعف المجزوم بالسكون بين الفك والإدغام:

قال الزجاج: "...و﴿ لَا يَضْرُكُكُمْ ﴾ (٢) الأجود فيه الضم لالتقاء الساكنين الأصل: لا يضرركم، ولكن كثيراً من القراء والعرب يدغم في موضع الجزم، وأهل الحجاز يظهرون التضعيف، وهذه الآية جاءت فيها اللغتان جميعاً، فقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَمَسَّنْكُمْ ﴾ على لغة أهل الحجاز، وقوله: ﴿ لَا يَضْرُكُكُمْ ﴾ على لغة غيرهم من العرب، وكلا الوجهين حسن" (٣).

الدراسة:

جمع قول الله تعالى: ﴿ إِنْ تَمَسَّنْكُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصِيبُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ بين لغتين (٤): فك الفعل المضارع المضعف الثلاثي المجزوم بالسكون ﴿ إِنْ تَمَسَّنْكُمْ ﴾ وإدغامه ﴿ لَا يَضْرُكُكُمْ ﴾ ، وحجة من فك الإدغام . وهم الحجازيون (٥) . أنه الأصل، كما أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغم حتى يسكن؛ لأنّ اللسان يرتفع عن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام فإذا كان كذلك

(١) سر الصناعة: ١/ ٢٣٤.

(٢) من الآية: ١٢٠ في سورة آل عمران.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٦٥، ٤٦٤.

(٤) ينظر حجة القراءات لأبي زرعة: ١٧٢.

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٢٦٥.

لم يسغ الإدغام في الساكن؛ لأن المدغم إذا كان ساكناً، والمدغم فيه كذلك،
التقى ساكنان، والتقاء الساكنين في الوصل في هذا النحو ليس من كلامهم،
فأظهر الحرف الأول وحركه، وأسكن الحرف الثاني من المثليين، فلم يلتق
الساكنان" (١).

وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز على الفك، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ
مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾ (٢)، وقوله: ﴿ وَلِيُمِلَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ (٣)، وقوله: ﴿ فَلْيُمِلْ
وَلِيَّهُ ﴾ (٤)، وقوله: ﴿ يُحِبِّبِكُمُ اللَّهُ ﴾ (٥)، وقوله: ﴿ يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ ﴾ (٦)، وقوله: ﴿
أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (٧)، وقوله: ﴿ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ
تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ (٨)، وقوله: ﴿ مَنْ يَخِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى ﴾ (٩)، وقوله: ﴿
وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْتَبِرَ ﴾ (١٠)، إلى غير ذلك من الآيات (١١).

(١) ينظر الحجة للفارسي: ٣ / ٢٣٢، ٢٣٣، وتمهيد القواعد: ٩ / ٤٦٧٥.

(٢) من الآية: ٢١٧ في سورة البقرة.

(٣) من الآية: ٢٨٢ في سورة البقرة.

(٤) من الآية: ٢٨٢ في سورة البقرة.

(٥) من الآية: ٣١ في سورة آل عمران.

(٦) من الآية: ١٢٥ في سورة آل عمران.

(٧) من الآية: ٦٧ في سورة التوبة.

(٨) من الآية: ٨٨ في سورة النساء.

(٩) من الآية: ٨١ في سورة طه.

(١٠) من الآية: ٦ في سورة المدثر.

(١١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٢٨٨، ٢٨٧، وشرح ابن الناظم: ٦٢٠، وتمهيد

القواعد: ٩ / ٤٦٧٥.

أما من أدغم وهي لغة سائر العرب^(١) فحجته أنه لما أسكن الحرف الأول من المثليين ليدغمه في الثاني، وكان الثاني ساكنًا، وقد أسكن الأول للإدغام حرّك المدغم فيه لالتقاء الساكنين على اختلاف في التحريك، وإنما حرّكوا لتشبيههم إياه بالمعرب، وذلك أنّ المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بمعرب مشابهًا للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب فأدغموا كما أدغموا المعرب^(٢)، ومما جاء على الإدغام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿مَنْ يَزِدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٤) في قراءة^(٥) غير نافع وابن عامر^(٦).

تعقيب:

بعد دراسة اللغتين يجدر ذكر الآتي:

أولاً: أن أبي بن كعب قرأ: ﴿لَا يَضْرُرُّكُمْ﴾^(٧) بِفَكِّ الإِدْغَامِ، وعليها فلم تجتمع لغتان في الآية الكريمة؛ فكلا الكلمتين ﴿تَمَسَّسَكُمْ﴾، و ﴿لَا يَضْرُرُّكُمْ﴾

(١) ينظر الهداية الى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: ٢ / ١١٠٩، والبحر المحيط: ٣ / ٣٢٣.

(٢) ينظر الحجة للفراسي: ٣ / ٢٣٣، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك: ٢٠٩، والتصريح: ٢ / ٧٦٣.

(٣) من الآية: ٤ في سورة الحشر.

(٤) من الآية: ٥٤ في سورة المائدة.

(٥) تنظر القراءة في كتاب السبعة: ٢٤٥، والمبسوط في القراءات العشر: ١٨٦.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٢٨٧.

(٧) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١ / ١٧٨، والمحرم الوجيز: ١ / ٤٩٩، وشواذ القراءات للكرمانى: ١١٩.

جاءتا على الفك.

ثانياً: أن الإدغام قد نُسب إلي غير الحجازيين كما تقدم، ونسب أيضاً إلى التميميين^(١).

ثالثاً: أن التخيير في قول ابن مالك:

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ
نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ فُفِي

إنما هو للمتكلم، فيجوز له أن يتكلم باللغتين معاً، وليس مراده أن العربي الذي لغته التفكيك مخير؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككاً، وكذلك الذي لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغماً^(٢).

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٨٧، والمقاصد الشافية: ٩/ ٤٧٢، وإرشاد

السالك: ٢/ ١٠٦٦.

(٢) ينظر شرح المكودي على الألفية: ٤٠٠.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، والرسول الأعظم، وعلى آله وأصحابه الأبرار الأظهار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

أولاً: أنه قد جُمع بين اللغتين في أبواب من النحو والصرف هي: المعرب والمبني، ونواسخ الابتداء، وتعدي الفعل ولزومه، وما لا ينصرف، والنداء، وباب كيفية التثنية وجمعي التصحيح، والنسب، والإدغام .

ثانياً: أن الخليل بن أحمد أول من أشار إلى الجمع بين اللغتين . فيما وقفت عليه . قال: "... يقول بعضهم في تصغير أم: أميمة، والصواب: أميهة، ترد إلى أصل تأسيسها، ومن قال: أميمة صغرها على لفظها، وهم الذين يقولون في الجمع: أمات، قال وقد جمع بين اللغتين:

إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجوهَ ... فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأُمَاتِكَا (١) " (٢)

والبغدادي هو آخر النحويين ذكراً له، قال عن قول الشاعر:

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ (٣)

"...على أنه قد جمع بين اللغتين فإنه أتى بتثنية المضاف في

ظهرهما" وجمعه في "ظهور الترسين" (٤).

(١) سبق تخريج البيت، ينظر المسألة الأولى في المبحث الثاني.

(٢) كتاب العين: ٨ / ٤٣٤

(٣) سبق تخريج البيت، ينظر المسألة الثانية في المبحث الثاني.

(٤) الخزانة: ٧ / ٥٤٤ .

ثالثاً: أن النحويين قد عُنوا بالجمع بين اللغتين، ومنهم: ابن جني،
والفارسي، والسيرافي، وابن الشجري، وابن الأثير، والعكبري، وابن يعيش،
والشيخ خالد الأزهري، وأكثرهم ذكراً له الزجاج، وابن جني، وابن مالك، وقد تبعه
غير واحد من شراح الألفية والتسهيل، كابنه بدر الدين، وأبي حيان، والمرادي،
وابن هشام، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدماميني، والأشموني.

رابعاً: أن الاهتمام بالجمع بين اللغتين لم يكن مقصوراً على النحويين
فحسب؛ فقد نبه عليه اللغويون كأبي منصور الأزهري، وابن سيده، وابن نشوان
الحميري، والمفسرون كالثعلبي، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، والسمين.

خامساً: أن في القرآن الكريم بعض المواضع التي حُمِلت على الجمع
بين اللغتين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَّهَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ
الْمُطَهَّرِينَ ﴾^(١)، على قراءة من كسر هاء ﴿ فِيهِ ﴾ الأولى، وضم هاء الثانية،
وقوله سبحانه: ﴿ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾^(٢)، وقوله تقدست
أسماؤه: ﴿ نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾^(٣)، ثم قال: ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ
إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٤)، وقوله جل في علاه: ﴿ إِنَّ تَمَسَّنْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ
يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾^(٥)، وكذلك الجمع بين
كسر الهمزات وفتحها في سورة الجن.

(١) الآية: ١٠٨ في سورة التوبة.

(٢) من الآية: ٦ في سورة الأنعام.

(٣) الآية: ٤٩ في سورة الحجر.

(٤) الآية: ٥١ في سورة الحجر.

(٥) من الآية: ٢٠ في سورة آل عمران.

سادساً: أن بعض الشواهد التي جُمع بين لغتين قد خرَّجها بعض النحويين على وجه يبعدها عن ذلك، والصواب خلاف ذلك، كما مر في الدراسة^(١).

سابعاً: أنه قد جُمع بين كسر هاء الغيبة وإسكانها من جهة، وبين ضمها وإسكانها من جهة أخرى، وقد أنكر بعض النحويين الإسكان، وهو لغة ثابتة عن بعض العرب؛ فلا يصح إنكارها أو التقليل منها؛ فقد ورد في آيات قرآنية كثيرة، كما ورد عن العرب في أشعارهم الثابتة.

ثامناً: أنه قد جُمع بين استعمال "الألى" لجمع المذكر وجمع المؤنث، والأصل فيها أن تأتي لجمع المذكر، وهو ما عليه جميع النحويين، وقد تأتي لجمع المؤنث، ولا عبرة بما قاله بعض الباحثين المعاصرين من أنها تستعمل لجماعة الذكور، واستعمالها لجماعة الإناث أكثر، وقد تقدم تفصيل الرد عليه^(٢).

وأخر دعوانا بتوفيق ربنا أن الحمد لله الذي وحده علا

(١) ينظر المسألة الثالثة والرابعة في المبحث الأول.

(٢) ينظر المسألة السادسة في المبحث الأول.

ثبت المصادر

١. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي، ت أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ت د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
٣. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية، ت محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت. ط الأولى. ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
٤. أساس البلاغة للزمخشري، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
٥. أسرار العربية للأنباري، ت بركات هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
٦. إصلاح المنطق لابن السكيت، ت محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.
٧. الأصول في النحو لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.
٨. إعراب القراءات الشواذ للعكبري، ت محمد السيّد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى ١٤١٧ هـ.
٩. إعراب القرآن للنحاس، ت د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
١٠. أمالي ابن الشجري، ت د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.

١١. الأمالي لأبي علي القالي، ت محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط الثانية، ١٣٤٤ هـ، ١٩٢٦ م.
١٢. الأمالي النحوية، (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب، ت د. فخر صالح سليمان، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
١٣. الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت الدكتور: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط الأولى، ١٤٠٠، ١٩٨٠ هـ.
١٤. الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب لابن عدلان الموصلية النحوي، ت د: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥ هـ.
١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط الخامسة، ١٩٧٩ م.
١٧. إيجاز التعريف بفن التصريف لابن مالك، ت د. محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م.
١٨. إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبدالله القيسي، ت د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
١٩. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت صدقي محمد معروف، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١ م.
٢٠. البديع في علم العربية لابن الأثير، ت د. فتحي أحمد على الدين، د. صالح حسين العابد، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠ هـ.

٢١. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، ت د.حسين نصار، طبعة حكومة الكويت، ١٣٩٤ هـ ١٩٧٣ م.
٢٣. تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط الرابعة، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
٢٤. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت محمد علي الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٢٥. التبيان في شرح الديوان لشرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، ت مصطفى السقا وآخرين، مطبعة الحلبي، مصر، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
٢٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، ت د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
٢٧. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ت د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
٢٨. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.
٢٩. تفسير الثعلبي، ت عبد الله الجهني، هاشم محسن، دار التفسير بالسعودية، ط الأولى، ١٤١٥ هـ ٢٠١٥ م.
٣٠. تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
٣١. تهذيب اللغة للأزهري، ت محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.

٣٢. توجيه اللمع لابن الخباز، ت د. فايز زكي محمد دياب، ط الثانية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
٣٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت د. عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٨ م.
٣٤. التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، ١٤١٤ هـ، ١٩٨٤ م.
٣٥. جامع البيان في القراءات السبع للداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
٣٦. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ت أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط الثانية، ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م.
٣٧. جمهرة اللغة لابن دريد، ت رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.
٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
٣٩. حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، ت سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
٤٠. الحجة للقراء السبعة للفارسي، ت بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط الثانية، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
٤١. الحماسة البصرية لصدر الدين البصري ، ت مختار الدين أحمد ، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
٤٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، ت الأستاذ عبد السلام

- هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٤٣. الخصائص لابن جني، ت الأستاذ محمد على النجار، القاهرة، ١٩٥٢م.
٤٤. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٨ هـ. ١٩٩٨ هـ.
٤٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.
٤٦. ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة.
٤٧. ديوان توبة بن الحمير، ت إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٤٨. ديوان حميد بن ثور الهلالي، ت عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٣٧١هـ.
٤٩. ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي برواية ثعلب ت د. عبد القدوس أبو صال، مؤسسة الإيمان - جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ١٤٠٢ هـ.
٥٠. ديوان الشماخ، ت د. صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.
٥١. ديوان عبيد بن الأبرص، ت د حسين نصار، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
٥٢. ديوان الفرزدق، ت إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
٥٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، ت علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٥. سر صناعة الإعراب لابن جني، ت د. حسن هنداوي، دار العلم دمشق، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٥٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٥٧. شرح الألفية لابن عقيل، ت الشيخ محمد محيي الدين عبدالحמיד، دار التراث، القاهرة، ط العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٥٨. شرح التسهيل لابن مالك، ت د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٥٩. شرح التصريف للثمانيني، ت د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٦٠. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية.
٦١. شرح ديوان جرير لمحمد بن إسماعيل عبد الله الصاوي، الشركة اللبنانية للكتاب.
٦٢. شرح الرضي على الكافية، ت يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
٦٣. شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ت محمد حسين مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٦٤. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ت محمد نور الحسن وآخرين، دار

- الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م.
٦٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، ت عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط الأولى، ١٩٨٤ م
٦٦. شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار الحياة، بيروت.
٦٧. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٩٢ م.
٦٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث بدمشق، ط الأولى، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
٦٩. شرح المعلقات السبع للزَّوْنِي، دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
٧٠. شرح المفصل لابن يعيش، ت د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
٧١. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ت الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
٧٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
٧٣. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لابن نشوان الحميري ت د حسين بن عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م.
٧٤. شواذ القراءات للكرماني، ت د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، من دون تاريخ.

٧٥. صيحة في سبيل العربية للدكتور. محمود الطناحي، جمعه أحمد عبد الرحيم، دار أروقة للدراسات والنشر، عمان، الأردن، ط الأولى، ١٤٣٥ هـ، ٢٠١٤ م.
٧٦. العقد الفريد لابن عبد ربه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٧٧. عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس، ت بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط الأولى، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
٧٨. غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني، ت د. شمران العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
٧٩. غريب الحديث للخطَّابي، ت عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
٨٠. الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ت محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة .
٨١. في اللهجات العربية للدكتور. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط الرابعة، ١٩٧٣ م.
٨٢. القاموس المحيط للفيروز آبادي، ت على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ.
٨٣. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها للهذلي، ت جمال بن السيد بن رفاعي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط الأولى، ٢٠٠٧ م.
٨٤. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م.
٨٥. كتاب السبعة لابن مجاهد، ت د: شوقي ضيف، دار المعارف، ط الثانية.

٨٦. كتاب سيبويه، ت الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثانية، ١٩٧٧م.
٨٧. كتاب الشعر للفارسي أو شرح أبيات المشكلة للفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ / ٩٨٨م
٨٨. الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ت عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٨٩. كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، ت د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٩٠. كتاب العين للخليل بن أحمد، ت د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر بالعراق.
٩١. الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، ت د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
٩٢. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت غازي ظليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
٩٣. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ.
٩٤. اللمحة في شرح الملحّة لابن الصائغ، ت إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
٩٥. اللمع في العربية لابن جني. تحقيق / فائز فارس. دار الكتب الثقافية بالكويت.
٩٦. اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، د صبحي عبد الحميد محمد

- عبد الكريم، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٩٧. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري، ت سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية بدمشق.
٩٨. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي، ت علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
٩٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ت عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
١٠٠. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت مصطفى السقا، حسين نصار، مطبعة الحلبي بمصر، ط الأولى، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.
١٠١. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بنشره: برجشتراسر، مكتبة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
١٠٢. المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق على حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
١٠٣. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠١م.
١٠٤. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، ت د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥م.
١٠٥. معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
١٠٦. معاني القرآن للأخفش، ت د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٠٧. معاني القرآن للفراء، ت أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.
١٠٨. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت د. عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت.
١٠٩. معجم ديوان الأدب للفارابي، ت دكتور أحمد مختار عمر، طبعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
١١٠. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، ت د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط السادسة، ١٩٨٥ م.
١١١. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ت د. علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٣ م.
١١٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، مطبعة جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ.
١١٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، ت د. علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط الأولى، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م.
١١٤. المقتضب للمبرد، ت الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط الثانية، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
١١٥. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط الأولى، ١٩٩٦ م.
١١٦. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، ط الخامسة عشرة.
١١٧. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ت الشيخ محمد علي الضباع، المكتبة التجارية بمصر، بدون تاريخ.
١١٨. الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، كلية الشريعة والدراسات

الجمع بين اللغتين في عقد واحد (دراسة نحوية وصرفية)

الإسلامية، جامعة الشارقة، ط الأولى، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
١١٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت د. عبدالحميد
هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.